العوامل المؤثرة في "التهرب والتجنب الضريبي" وعلاقتها

بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية

(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية)

The Factors that affect Tax Evasion and there relationship with the legal form of the audit and accounting firms and the industrial companies

إعداد

طارق حمدي حمدان أبوسنينه

المشرف

الدكتور عبد الله الدعّاس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية العلوم الإدارية والمالية

آب / 2008

التفويض

أنا طارق حمدي أبوسنينه

أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: طارق حمدي حمدان أبوسنينه

التوقيع:

التاريخ: ٢٣/٥/٢٠٠٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها" **العوامل المؤثرة في** "التهرب والتجنب الضريبي" **وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والشكل القانوني للشركة الصناعية** (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية)".

وأجيزت بتاريخ: ٢٠٠٨/٨/١٣م

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

الدكتور عبد الله الدعاس	رئيساً ومشرفاً	
الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور	عضواً	
الأستاذ الدكتور محمد النعيمي	عضواً	
الدكتور حسام خداش	عضواً خارجياً	

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الكريم

أما بعد فان الشكر لله أولا وأخيرا وأنه ليسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الوفير إلى أستاذي ومشرفي الدكتور عبد الله الدعّاس الذي ما كان يوما إلا نبراسا متلألئا أنار لي دروب العلم والمعرفة, وما بخل يوما عن مد يد العون والمساعدة. فكان الأستاذ الفاضل والأب المعلم والناصح الأمين وأدعو الله إن يمتعه دوما بالصحة والعافية ليظل منبرا لطالب العلم وخلقا وإخلاصا نادرين.

وأتقدم كذلك بالشكر الوافر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الإجلاء على ما عانوه في قراءة رسالتي المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

وأتقدم بالشكر إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إدارة وموظفين على ما قدموه لي من دعم ومساندة لإنجاز الدراسة.

كما وأقدم الشكر الجزيل لكل مكاتب التدقيق والشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية الذين لم يتوانو في تقديم المساعدة لإنجاح هذه الدراسة

وأخيراً لا يفوتني أن أقدم خالص الشكر إلى كل من الأستاذ الدكتور محمد مطر والأستاذ الدكتور عبد الناصر نور على ما قدموه لي من عون ومساعده لانجاز الدراسة.

والشكر الموصول إلى الأصدقاء الذين وقفوا معي طول مشوار دراستي وأثناء كتابة الرسالة، وأخص بالذكر أصدقائي محمد الجعافرة وإياد جبير وإياد عودة ومصطفى حميدان ومحمد أبو عواد وأحمد الأخضر.

الباحث

الإهــــــــــداء

إلى عينتاي اللاتي أرى بهما ،،،،،،، والدي الحبيبين

إلى أعزائي وأحبتي ،،،،،،، أشقائي وشقيقاتي

إلى شريكة حياتي ،،،،،،، زوجتي الغالية

إلى أصدقائي الأعزاء وزملائي في العمل

إليهم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع

طارق حمدي حمدان أبوسنينه

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــــوع	***الصفحة***

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر مكاتب التدقيق والمحاسبة من جهة، والشركات الصناعية المساهمة في مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية من جهة أخرى.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه مكونة من 29 فقرة عبارة عن مجموعة من عوامل مقترحة تؤثر في التهرب والتجنب الضريبي، وتم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة المكونة من جزئين: الجزء الأول عبارة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة والخاصة في مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية. والجزء الثاني عبارة عن مكاتب التدقيق العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.

وتم استخدام نظام الرزمة الإحصائية SPSS لتحليل النتائج التي توصلت لها الدراسة، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. واختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test).

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1. قبول الفرضية الأولى وبالتالي فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر الشركات الصناعية.
2. عدم قبول الفرضية الثانية وبالتالي فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر مكاتب التدقيق والمحاسبة.

كما أنه يوجد مجموعة من النتائج توصل إليها الباحث من خلال نتائج الاستبيان يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. تعتبر خبرة مدققي الحسابات ومحاسبي الشركات في قانون الضريبة من أهم العوامل التي تساعد على التهرب والتجنب الضريبي.
2. الوضع الاقتصادي السيئ يعتبر عاملا مهما في التهرب والتجنب الضريبي.
3. الجهل بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية والتنموية للضرائب يساعد على التهرب والتجنب الضريبي.
4. تعتبر أنظمة جمع المعلومات والعقوبات غير مجدية للحد من عملية التهرب والتجنب الضريبي.

وفي ضوء النتائج السابقة فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

1. عمل حملات توعية بقوانين وفوائد الضريبة لمختلف شرائح المجتمع.
2. تفعيل نظام جمع المعلومات ونظام العقوبات لردع المتهربين ضريبيا.
3. عمل نظام خاص يقدم حوافز للشركات الملتزمة ضريبيا.
4. تقليل الهوة بين الدائرة والشركات من خلال الحوار البناء الذي من شأنه التعرف على النقاط التي تمنع الشركات من الالتزام ضريبيا.

ABSTRACT

This study aims at identifying the influential factors in tax prevention and evasion from the point view of accountancy and audit bureaus from on hand and the corporate industrial companies at King Abdullah 2nd on the other hand.

In order to achieve the goods of study, questioner was designed composed 29 clauses; a list of suggested factors affecting tax prevention and evasion. The questioner was distributed to a study sample which is consisted of two parts: is

- The first part is about the public and private corporate industrial companies at King Abdullah 2nd Industrial estate.
- The second part is about the audit bureaus working in the Hashemite Kingdome of Jordan.

The SPSS system was used to analyze the results had been reached at by the study, the Intermediate and standards deviations were used, besides one sample test.

The following results were as the following:

1. Accepting the first premise, accordingly no differences of statistical indication in the influential factors in tax prevention and evasion from the perspective of the industrial companies.
2. Not accepting the second premise, accordingly there is no difference of statistical in the influential factors in tax prevention from the perspective of accountancy and audit bureaus.

In addition there is a lot of conclusions reached by the researcher through the questioner that could the summarized as follow:

- The experience enjoyed by chartered auditor and companies accountants in tax law is deemed to the one of the most factors enabling to tax prevention and evasion.

- The bad economic situation is deemed to be important factor in tax prevention and evasion.
- Ignorance in social, economical and development are benefits of taxes aids to tax prevention and evasion.
- Information gathering system and penalties are of no use to limit tax prevention and evasion.

In the light of the previous result, the study has concluded many recommendations:

1. Conducting awareness campaigns in the benefits and tax laws to different categories of the society.
2. Activating information gathering system and the penalty system to other the tax evaders.
3. Designing a special system offering motives to tax complied companies.
4. Reducing the gap among the I.S.T.D and the companies through constructive dialogue which will identify the points that prevent the companies from complying to tax.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1-3 فرضيات الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 أهداف الدراسة

1-6 التعريفات الإجرائية

1-7 محددات الدراسة

1-1 مقدمـــــة:

تسعى الدول منذ قيامها إلى تحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها، وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والتنموية من أجل تأمين العيش الكريم لأفراد المجتمع. ومن أجل تحقيق ذلك فإن الدولة بحاجة إلى العديد من الموارد لكي ترفد خزينة الدولة بما يلزمها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتعتبر الضرائب بمختلف أنواعها أحد الموارد الرئيسية التي تعتمد عليها الدول، وخاصة تلك الدول التي تفتقر للعديد من الموارد الطبيعية. لذلك فإن الدولة لا تجد مفرا من فرض الضرائب المختلفة لتحصيل المبالغ اللازمة للقيام بأنشطتها المختلفة.

وتعتبر ضريبة الدخل في الأردن مصدرا من أهم مصادر تمويل الخزينة، وتقسم إلى قسمين هما ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى ضريبة المبيعات.

وقد تعددت تعريفات مفهوم الضريبة، ومن هذه التعريفات أن الضريبة "مبلغ نقدي تفرضه الدولة على المواطنين بشكل نهائي دون مقابل وفق قانون أو تشريع محدد من اجل المساهمة في تغطية نفقات الدولة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"(Seligman, 1995 p432). وبالتالي فإن التهرب والتجنب من الضريبة يعني الإخلال بتلك الأهداف، مما يترتب عليه انخفاض في إيرادات الدولة، وبالتالي انخفاض مدى تحقيقها لأهدافها التنموية، وقيامها بالمشاريع التي تخدم المجتمع بشكل عام.

ويعتبر التهرب الضريبي جريمة يعاقب عليها القانون لما فيها من آثار سلبية على الخزينة وبالتالي على المجتمع. وبينت القوانين المختلفة جريمة التهرب من الضريبة والعقوبات الواجب اتخاذها بحق كل من يتهرب من الضريبة. وقد ظهرت تلك العقوبات في المواد 42 ولغاية 46 من قانون ضريبة الدخل الأردني. في حين أن التجنب يعتبر مشروع ولا يترتب عليه أية عقوبات أو مخالفات.

وتعتمد ضريبة الدخل بشكل أساسي على التقدير الذاتي، حيث يقوم المكلف بتعبئة الكشف الخاص بهذه الغاية مبينا من خلاله دخله المتأتي خلال العام وقيمة الضريبة التي يتوجب عليه دفعها. وبعد ذلك يقوم المقدر بتدقيق حسابات المكلف ومقارنة النتائج التي توصل إليها مع ما قدمه المكلف من خلال كشف التقدير الذاتي. وبالتالي، وفي أغلب الحالات، يكون هناك تباين بين قيمة الدخل المعلن من قبل المكلف، وقيمة الدخل الناتج عن المقدر، الأمر الذي يمكن أن يعد نوعا من أنواع التهرب الضريبي، أو نوعا من أنواع التجنب الضريبي.

ومن خلال هذه الدراسة سيقوم الباحث بتحديد أهم العوامل التي تؤدي إلى التهرب والتجنب الضريبي، وعلاقة هذا التهرب والتجنب بالشكل القانوني لمكتب التدقيق، والشكل القانوني للشركة الصناعية. وسيحاول الباحث اقتراح الحلول اللازمة لتقليل هوة هذا التباين، الأمر الذي من شأنه تقليل التهرب من ضريبة الدخل وبالتالي زيادة الإيرادات.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في أن التهرب الضريبي يعد جريمة يعاقب عليها القانون، لما لهذه الظاهرة من سلبيات على الخزينة، والذي يؤثر على قيام الدولة بواجباتها نحو المجتمع. وبما أن التهرب والتجنب يعتبر ظاهرة، فلا بد من وجود عوامل تؤدي لحدوث مثل هذه الظاهرة. ويمكن أن يكون للشكل القانوني لمكتب التدقيق وللشركة الصناعية علاقة بهذه العوامل. وبما أن الشركات الصناعية تعتبر من المؤسسات الاقتصادية الكبرى التي تقدم إيرادات ضريبية داعمة لخزينة الدولة، فإن تهرب هذه الشركات من الضريبة قد يشكل فرقا كبيرا في الإيرادات الضريبية، مما يؤثر على حجم إيرادات خزينة الدولة. وبناءا على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالإجابة على السؤالين التاليين:

1. هل تختلف العوامل المؤدية إلى التهرب والتجنب الضريبي باختلاف الشكل القانوني للشركة الصناعية (مساهمة عامة، مساهمة خاصة)؟

2. هل تختلف العوامل المؤدية إلى التهرب والتجنب الضريبي باختلاف الشكل القانوني لمكاتب المحاسبة والتدقيق(مؤسسة فردية ، شركة عادية ، شركة محدودة المسؤولية)؟

1-3 فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة سيتم اختبار الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية (α =0.05) في العوامل المؤدية إلى عدم دفع الضريبة من وجهة نظر الشركات الصناعية تعزى إلى الشكل القانوني للشركة(مساهمة عامة، مساهمة خاصة).

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α =0.05) في العوامل المؤدية إلى عدم دفع الضريبة من وجهة نظر مكاتب التدقيق والمحاسبة تعزى إلى الشكل القانوني للمكتب (مؤسسة فردية، شركة عادية، شركة محدودة المسؤولية).

1-4 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في أنها تحدد العوامل الرئيسية للتهرب والتجنب الضريبي، الأمر الذي قد يساعد على اقتراح الحلول اللازمة للتخفيف من هذه الظاهرة السلبية والتي تعتبر جريمة بحق المجتمع يعاقب عليها القانون، وتبنيها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. كما أنه في

حالة تحديد أسباب العوامل المؤدية إلى دائرة التهرب والتجنب الضريبي قد يساعد دائرة ضريبة الدخل للتخفيف من حدة هاتين الظاهرتين.

كما أن إجراء مثل هذه الدراسة قد تشكل إضافة للبحوث في مجال ضريبة الدخل، وتساعد الباحثين للاستفادة من نتائجها وتوصياتها.

5-1 أهداف الدراسة:

1. تحديد العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والتدقيق والشركات الصناعية.
2. التعرف على مدى تأثير الشكل القانوني لمكتب التدقيق والشركة الصناعية على التهرب والتجنب الضريبي.
3. تقديم المقترحات والتوصيات للحد من التهرب الضريبي في الأردن، وتقليص الفجوة بين المكلفين والدائرة من خلال زيادة الثقة فيما بينهم.

6-1 التعريفات الإجرائية:

- **التهرب الضريبي:** هو تخلص غير مشروع من العبء الضريبي يتم بمخالفة نصوص قوانين الضرائب. ويقاس بالدرجة التي سيحصل عليها المجيب على استبانة العوامل المؤدية إلى التهرب الضريبي التي أعدها الباحث وطورها.
- **التجنب الضريبي:** هو تخلص مشروع من العبء الضريبي لأنه يتم دون مخالفة النصوص القانونية، و إنما يتم عن طريق الاستفادة من الثغرات الموجودة بالنصوص التشريعية

الضريبية. ويقاس بالدرجة التي سيحصل عليها المجيب على استبانة العوامل المؤدية إلى التهرب الضريبي التي أعدها الباحث وطورها.

- **الشركة الصناعية:** كل منشأة مالية يكون الدخل التشغيلي فيها متأتي من الأنشطة الصناعية.
- **مكاتب التدقيق:** كل منشأة مالية مرخص لها أن تمارس مهنة تدقيق الحسابات.

❖ ***التعريفات الاجرائية من تلخيص الباحث.***

1-7 محددات الدراسة

هناك عدة محددات للدراسة تتلخص في :

2. أن الدراسة محصورة في نشاط واحد وهو الشركات الصناعية.
3. أن مجتمع الدراسة لا يغطي سوى المنشآت الصناعية في مدينة سحاب الصناعية.
4. احتمالية عدم تجاوب البعض على فقرات الاستبانه نظرا لاعتبار أن التهرب الضريبي جريمة يعاقب عليها القانون.

الفصل الثانــي : الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2-1-1 تمهيـــــــد

2-1-2 تعريف الضريبة

2-1-3 أنواع الضرائب

2-1-4 أنواع الضرائب في الأردن

2-1-5 خصائص ضريبة الدخل في الأردن

2-1-6 أهداف ضريبة الدخل في الأردن

2-1-7 أنواع تقدير ضريبة الدخل

2-1-8 التهرب الضريبي

2-1-9 التجنب الضريبي

2-1-10 العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي

2-2 الدراسات السابقة

2-2-1 الدراسات العربية

2-2-2 الدراسات الأجنبية

2-2-3 ما يميز هذه الدراسة

2-1 الإطار النظري

2-1-1 تمهيـــــــــــــد:

إن مفهوم الضريبة ليس مفهوما حديثا، ولم يعرف في العصور الحديثـــة، وإنمـــا تعتبـــر الضرائب بشكل عام موجودة منذ قديم الزمن، فعندما أصبح البشر يعيشون بـــشكل جماعي،كـــان هناك ضرورة لمن يقودهم ويترأسهم، وحتى يلبي القائد حاجات الأفراد كان لا بد من مصدر مالي لذلك، وهذا في معظم الحالات لا يكون إلا بفرض أنواع مختلفة من الضرائب وبمفاهيم مختلفـــة أيضا.

وفي الوقت الحالي، مع التطور المستمر الذي يحصل تغير مفهـــوم الـــضريبة وتعـــددت أشكالها وأهدافها وطرق الحصول عليها وظهرت أنواع مختلفة للضرائب وسنقوم من خلال هـــذا المبحث بالتعرف عليها.

2-1-2 تعريف الضريبة:

لقد تعددت تعاريف الضريبة ، ولقد تطورت هذه التعاريف مع مرور الزمن فمن مفهـوم تقليدي ركزت على أن الضريبة إقتطاع إلزامي من القطاع الخاص لدعم الدولـة، إلـى مفهـوم عصري أنصفها شيئا ما ووصفها بأنها فريضة إلزامية على فئة من القطاع الخاص بهدف رفـد خزينة الدولة بالأموال اللازمة لقيامها بالمشاريع التنموية المختلفة.(القطاونه، 2008)

ويلاحظ أن كلا المفهومين اشتركا أن الضريبة إلزامية، ولكنهما اختلفـا فـي الـشريحة الملزمة بدفع الضرائب وفي الغاية من وراء الجباية. ففي حين اختـصر المفهـوم الأول غايـة الضرائب بأنه دعم الدول، فقد أنصف المفهوم الثاني الدولة، وحدد الغايات بأنها تنموية، ويعتبـر المفهوم الثاني هو الأدق في الوقت الحالي.

ومما سبق يمكن تعريف الضريبة بانها فريضة مالية تفرضها الدولة على المكلفـين دون مقابل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والقيام بمشاريعها التنموية التي من شأنها خدمة المجتمـع بشكل متساوي.

من التعريف السابق يمكن استخلاص أركان الضريبة الأساسية وهي:-

1. الضريبة فريضة الزامية: أي أن الضريبة تكون ملزمة وليست اختيارية ويترتـب علـى عدم دفعها عقوبات ويعتبر هذا الركن من أهم الأركان حيث أن التعريف قـد بـدأ بهـذا الركن وركز عليه. ومما يؤكد أهمية هذا الركن أي أن الضريبة الزامية صدور قـوانين

خاصة بالضرائب والزاميتها وعقوبة الامتناع عن تسديدها، وهذه القوانين تصادق من السلطة التشريعية للدولة. (نور وآخرون، 2003)

2. تفرض الضريبة على المكلفين: ويقصد بالمكلفين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يحددهم القانون ويوجب عليهم دفع الضريبة. (ياسين، 2003)

3. الضريبة تدفع بدون مقابل مباشر: لا تقدم الدولة لدافعي الضرائب أي شيء مهما كان نظير قيامهم بدفع الضريبة ،حيث أن الضريبة هي واجب يقدمه المكلف تجاه مجتمعه.

4. تفرض الدولة الضريبة لتحقيق أهدافها: حيث أن أموال الضرائب تتجه مباشرة نحو خزينة الدولة والتي هي المصدر الوحيد لكافة نفقاتها، ومن أهم أهداف الدولة بشكل عام تحقيق المشاريع التنموية والأمان الاجتماعي لشعبها.

2-1-3 أنواع الضرائب: (جريدة الصباح)

تأخذ النظم الضريبية في مختلف دول العالم بتقسيمات مختلفة فاما ان يتم تقسيمها وفقا لسعرها او وفقا للمادة الخاضعة للضريبة وهو ما يعرف باصل الضريبة، او وفقا لطريقة الاقتطاع المباشر او غير المباشر او من حيث كونها نسبية او تصاعدية ومهما كانت هذه التقسيمات يشترط بها ان تكون منظمة، واختيار نوع الضريبة يتوقف على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد. وتقسم الضرائب بحسب سعرها او وعائها الى ما يلي:

1. **الضرائب حسب سعرها: وتقسم الى نوعين من الضرائب:**

أ- الضرائب التوزيعية: تلك الضرائب التي لا يتحدد سعرها مقدما انما تقوم السلطة المالية بتحديد عائدها الاجمالي ثم تقوم بتوزيع هذه الحصيلة الاجمالية على اقاليم البلد لجمع هذه الحصيلة بحيث ان المحصلة الاجمالية للضريبة التوزيعية يكون مبلغاً محدداً سلفا.

ب- الضرائب القياسية: تلك الضرائب التي يتحدد سعرها سلفا دون تحديد لحصيلتها النهائية وتكون على شكل نسبة معينة تطبق على قيمة الوعاء الخاضع لها.

2. <u>الضرائب حسب وعائها: تقسم الضرائب حسب وعائها الى ما يلي:</u>

أ- <u>الضرائب على الاشخاص</u>: ويكون وعاء هذا النوع من الضرائب هو الوجود الادمي اي ان الفرد هو موضوعها وتقسم الى:

- <u>اولا: ضريبة الفرد البسيطة:</u>

وتفرض بسعر موحد على جميع الافراد بغض النظر عن السن والجنس وبسبب نظرتها الموحدة لجميع الافراد فانها لا تحقق العدالة.

- <u>ثانيا: ضريبة الفرد المدرجة :</u>

تفرض على الاشخاص باسعار مختلفة تبعا للجنس او العمر او المنزلة الاجتماعية وقد فرضت في ظل النظام المالي الاسلامي على شكل جزية مفروضة على الرجال دون النساء وحاليا قل استعمالها.

ب- <u>الضرائب على الاموال:</u> وهي الضرائب التي يكون وعاؤها الاموال وتفرض الضرائب على الاموال اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

- اولا: الضرائب المباشرة: وتقسم إلى ضرائب على الدخل وضرائب على رأس المال.

1) الضرائب على الدخل: وهي الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاء وتقسم الى نوعين:

أ) الضرائب النوعية: وهي الضرائب التي تفرض بصورة خاصة على الدخل تبعا لمصدره مثلا قد يكون مصدر الدخل العمل كالرواتب والاجور.

ب) الضرائب العامة على الدخل: وهي التي تتخذ من مجموع الدخل وعاء لها مهما اختلفت وتعددت مصادره، وتمتاز بانها تتناسب مع المقدرة الاقتصادية للمكلفين ويمكن بواسطتها مراعاة الظروف الشخصية والاجتماعية للمكلف اذ ينظر الى ظروف المكلف نظرة تتصف بالعموم والشمول.

2) الضرائب على رأس المال: وهي الضرائب التي تتخذ من رأس مال الاشخاص وعاء لها ويقصد برأس المال مجموعة الاموال التي يملكها الشخص في لحظة معينة وتقسم الى:

أ) الضريبة السنوية: وتتخذ هذه الضريبة من القيمة السنوية لمجموع ثروة الفرد او جزء منها وعاء لها.

ب) الضريبة الاستثنائية على رأس المال: وهي التي تفرض على رأس المال في الظروف الاستثنائية كظروف الحرب لمواجهة نفقات الدولة المتزايدة في ظل تلك الظروف.

ج) الضريبة على مجموع التركة: تفرض على ثروة الفرد لحظة وفاته بعد تنزيل السماحات القانونية والمطلوبات.

- ثانيا: الضرائب غير المباشرة: تشترك الضرائب غير المباشرة مع الضرائب المباشرة في اتخاذها الدخل والثروة وعاء لها وتقسم الى :

1) الضرائب على الاستهلاك: وهي الضرائب التي تفرض على الدخل بمناسبة انفاقه وتتخذ احدى الطريقتين:

أ) ضرائب عامة على الانفاق: تتخذ من السلع والخدمات وعاء لها فتسري على اي مبلغ ينفق بقصد الاستهلاك.

ب) ضرائب على السلع والخدمات: وتتخذ من السلع والخدمات وعاء لها وتتخذ الشكلين الاتيين:

- أولا: ضرائب على انواع معينة من السلع والخدمات وتتخذ الصور الآتية:

1. الضرائب الجمركية: تفرض على سلع وخدمات معينة بمجرد تخطيها حدود الدولة.
2. ضرائب الانتاج: وتفرض على سلع معينة بوصفها اداة لتوجيه الاستثمار. لذلك تفرض على انتاج السلع غير المرغوب فيها وتخفف او تعفى في انتاج السلع الضرورية.
3. الاحتكارات المالية: وتعد من الضرائب غير المباشرة ومثال ذلك عندما تلجأ بعض الدول الى احتكار انتاج وبيع بعض السلع فتحدد ثمنا للسلعة يتكون من كلفة الانتاج+ هامش ربح معقول+ فائض عن الربح هذا الاخير يعتبر بمثابة ضريبة مستترة هي ما تسمى بالاحتكارات المالية.

- ثانيا: ضرائب عامة على السلع وخدمات الاستهلاك: وتتخذ من مجموع سلع وخدمات الاستهلاك وعاء لها وهي على انواع:

1. الضريبة على مرحلة واحدة، وتفرض على مرحلة واحدة من المراحل التي تمر بها السلعة فقد تفرض على انتاجها فتسمى ضريبة المبيعات او على استهلاكها فتسمى ضريبة المشتريات.

2. الضريبة على مراحل الانتاج كافة وتكون على نوعين:

أ) الضريبة التراكمية على مراحل الانتاج: وتسري على كل مرحلة من مراحل انتاج السلعة فتفرض ضريبة على قيمة السلعة عند توريدها كمادة اولية ثم تفرض عليها مرة اخرى وهي سلعة نصف مصنعة ثم عند انتقالها كونها سلعة تامة الصنع الى تاجر الجملة ومرة رابعة عند انتقالها من تاجر التجزئة الى المستهلك وهكذا يتكرر فرض الضريبة على القيمة الاجمالية للسلعة مثل ضريبة رقم الاعمال.

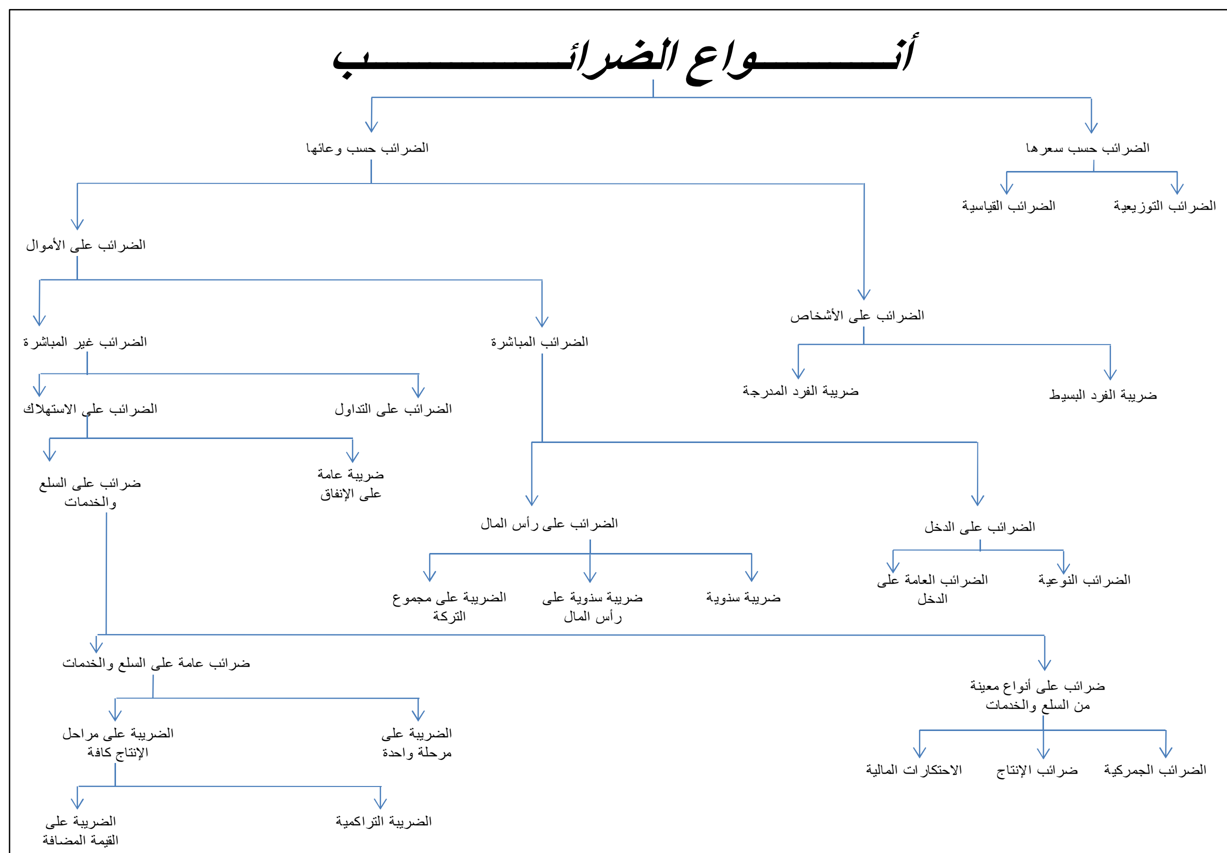
ب) الضريبة على القيمة المضافة :وتتشابه مع الضريبة التراكمية من حيث سريان الضريبة على كل مرحلة من المراحل التي تمر بها السلعة الا ان الضريبة هنا تفرض على القيمة المضافة التي اضيفت على السلعة في هذه المرحلة وليس على القيمة الاجمالية للسلعة

2) الضرائب على التداول:

وهي الضريبة التي تفرض عند حصول واقعة انتقال شيء من ملكية شخص إلى شخص آخر، ومن أمثلة ذلك رسم التسجيل في حالة انتقال ملكية عقار.

وتعتبر ضريبة الدمغة من الضرائب على التداول، وتفرض على عملية تداول الأسهم والسندات وعلى المعاملات والطلبات المقدمة إلى جهات إدارية حكومية.

والشكل (1) يوضح هذه الأنواع بشكل مفصل.



الشكل (1) : أنواع الضرائب

❖ هذا النموذج من اعداد وتطوير الباحث

2-1-4 أنواع الضرائب في الاردن:-

قسم المشرع الاردني الضرائب الى قسمين رئيسيين:

1. **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي يتحملها المكلف ولا يمكن نقل الى غيره وهي: (نور وآخرون، 2003)

أ- الضرائب على الدخل.

ب- الضرائب على رأس المال وعلى الثروة.

ت- الضرائب على الممتلكات(ضريبة الابنية والمسقفات).

2. **الضرائب غير المباشرة:** وهي الضرائب التي يمكن ان يدفعها المكلف نفسه أو أن ينقل عليها شخص اخر وهي:-

أ- الضريبة على التداول وانتقال الملكية من شخص الى اخر.

ب- الرسوم الجمركية.

ت- الضريبة على المبيعات.

الفروقات بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة: (ياسين، 2003)

1. تمتاز الضرائب غير المباشرة بانها تمد الخزينة بالامدادات بسرعة وباستمرار اما المباشرة فتتاخر.
2. تشمل الضرائب الغير مباشرة جميع فئات المجتمع وحتى اصحاب الدخول المنخفضة اما الضرائب المباشرة بانها لا تصيب الا اصحاب مستوى معين من الدخول.
3. تعمل الضرائب الغير مباشرة على اعاقة حركة الانتاج لانها تتطلب رقابة دقيقة ودائمة وهذا الامر غير موجود في الضرائب المباشرة.

4. يعتبر تحصيل الضرائب المباشرة اسهل واقل تكلفة من الضرائب الغير مباشرة.
5. يشعر المكلف بالضرائب المباشرة بالعبء الضريبي بشكل واضح،اما العبء الــضريبي على المكلفين بدفع الضرائب الغير مباشرة فلا يكون ملموس بشكل كبير.
6. تحقق الضرائب المباشرة العدالة الضريبية لانها تفرض على من لديه القدرة التمويلية،على عكس الضرائب الغير مباشرة.

<u>2-1-5 خصائص ضريبة الدخل في الأردن:</u>

تتميز ضريبة الدخل حسب القانون الأردني بعدة خصائص نوردها كما يلي:

1. **<u>الضريبة شخصية:</u>**

أي أنه وعندما تفرض الضريبة بشكل شخصي على الأشخاص المعنويين والطبيعيين، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأشخاص من خلال منح الإعفاءات الشخصية والعائلية وغيرها(الفريجات، 1999).

2. **<u>الضريبة سنوية:</u>**

ذكرنا في تعريف الضريبة أن الضريبة تفرض عن فترة مالية محددة في القانون، وفـــي القانون الأردني حددت الفترة المالية بسنة ميلادية تبدأ في الأول من كانون الثاني للعـــام وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الأول لنفس العام. وقد بين القانون ذلك من خلال نص المادة (2) من قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985. ومع ذلك فهناك ثلاثـــة استثناءات لهذه الخاصية وهي كالآتي:(ابو حشيش، 2004)

أ- الفترة المالية الأولى والأخيرة، سواء بدأت الفترة الأولى من في أي وقت من السنة أو انتهت الفترة الأخيرة في أي وقت من السنة أيضا.

ب- إذا أراد المكلف السفر خارج المملكة بشكل نهائي وبدون عودة يجوز التقدير عليه حينها، وقد بينت ذلك الفقرة (أ) من المادة (40) للقانون والتي نصت على:"**يجوز للمقدر إجراء التقدير على أي شخص على وشك مغادرة المملكة نهائياً قبل نهاية السنة وفرض الضريبة المستحقة عليه عن الفترة السابقة من السنة وتحصيل الضرائب المستحقة عليه خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه مذكرة خطية بذلك ويجوز للمدير أن يطلب إلى السلطات المختصة عدم السماح له بمغادرة المملكة إلى أن تسوى قضيته أو يقدم كفالة لضمان دفع الضريبة**".

ت- في حال تصفية الشركة، وتكون التصفية مرتبطة بفترة زمنية أقل من سنة.

3. **<u>مكانية الضريبة أو إقليمية الضريبة:</u>**

وهذا يعني أن الضريبة تفرض على الدخل الذي يتأتى داخل حدود الأردن، وبالتالي فإن الضريبة تسري على أي شخص مهما كانت جنسيته، كما أن جميع الأموال المتحققة بالخارج وناتجة عن أموال أردنية تخضع للضريبة كما نص القانون.

4. **<u>تصاعدية الضريبة:</u>**

أي أن الضريبة تفرض بشكل شرائح يؤخذ عليها نسب مئوية تبدأ بنسب بسيطة وتزداد تدريجيا إلى أن تصل إلى رقم معين يكون هو أعلى نسبة، وتنطبق هذه الخاصية على الأشخاص الطبيعيين (الأفراد والمستخدمين) ولا تنطبق على الأشخاص المعنويين (الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة). (الياسين، 2005)

وبالتالي فإن الضريبة تتصاعد كلما زاد دخل الفرد، وهذه الخاصية من الخصائص التي تحقق العدالة الضريبة.

5. **ضريبة موحدة:**

ومعنى ذلك أن النظام الضريبي يقوم بجمع جميع مصادر الدخل الخاضعة للمكلف ويقوم بمعاملتها معاملة واحدة دون تمييز، ومن ثم يقوم باحتساب ضريبة واحدة عليها حسب القانون. (بدوي، 2005)

2-1-6 أهداف ضريبة الدخل في الأردن:

إن أهداف ضريبة الدخل في الأردن هي نفسها أهداف أي ضريبة يتم تحصيلها، كما أن هذه الأهداف ليس خاصة بالنظام الضريبي الأردني وحسب، وإنما قد تكون هذه الأهداف مشتركة بين معظم الدول مع الأخذ بعين الاعتبار وجود بعض الاختلافات لاعتبارات اقتصادية واجتماعية.

ومن خلال الاطلاع على العديد من المراجع والدراسات، كان هناك اختلاف في تحديد أهداف النظام الضريبي الأردني، فهناك من قسمها إلى قسمين رئيسيين (أهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية)(ابونصار واخرون، 1999) تتدرج تحتها أهداف فرعية، وهناك من أضاف إلى القسمين السابقين قسما ثالثا (أهداف مالية)(الفريجات، 1999)، في حين دمج آخر بين أهداف الضريبة وبين سماتها.(الياسين، 2005)

ومن خلال ما تقدم يمكن تصنيف أهداف النظام الضريبي الأردني بما يلي:

أولا: الأهداف الاقتصادية والمالية؛ ومن أهم هذه الأهداف:

1. رفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتغطية نفقاتها وتنفيذ المشاريع المختلفة التي يتوجب على الدولة القيام بها.
2. التشجيع على الصناعات المحلية وحماية المنتجات المحلية عن طريق فرض الضرائب على المنتجات المستوردة وخفضها على مدخلات الإنتاج، الأمر الذي سيعمل على رفع أسعار السلع المستوردة وتخفيض أسعار المنتجات المحلية، وبالتالي فإن منافسة المنتج المحلي ستكون قوية في السوق.
3. الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي وحل كافة المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلد، ويكون ذلك من خلال التغيير في نسب الضريبة بين الفينة والأخرى بما يتلاءم والوضع الاقتصادي للدولة.
4. تشجيع الاستثمار في بعض المجالات التي ترغب بها الدولة، من خلال خفض الضرائب على هذه المجالات بنسب مختلفة قد تصل أحيانا إلى الإعفاء الكلي، وفرض الضرائب على المجالات الغير مرغوب الاستثمار فيها. وهنا يجد المستثمر أنه من الأفضل الاستفادة من هذه الإعفاءات والتوجه إلى الاستثمارات المعفاة من الضرائب.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية؛ ويمكن تحديد أهم هذه الأهداف بما يلي:

1. إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ويمكن تفسير ذلك في أن أصحاب الدخول المرتفعة هم الذين يشكلون نصيب الأسد من حصيلة الضريبة، في حين أن أصحاب الدخل المحدود هم الأكثر استفادة من النفقات التي تقدمها الدولة من تحصيلات الضريبة كالصحة والتعليم، فأصحاب الدخول المرتفعة عادة ما يلجؤون إلى القطاع الخاص لتلبية احتياجاتهم من الصحة والتعليم، في حين أن أصحاب الدخل المحدود هم الأكثر استفادة من القطاع العام لتلبية هذه الاحتياجات، وبالتالي فإن أصحاب الدخل المحدود هم الأكثر استفادة من تحصيل الضرائب التي يدفعها أصحاب الدخول المرتفعة.
2. تحقيق لمبدأ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع من خلال مساهمة جميع الأفراد بالأعباء والتكاليف ولكن كل حسب مقدرته.

التخلص من بعض العادات السيئة؛ ويكون ذلك بفرض ضرائب عالية عليها، الأمر الذي يجعلها مكلفة جدا وبالتالي ابتعاد العديد من أفراد المجتمع عنها. ومن هذه العادات السيئة الخمور والسجائر وبعض السلع الترفيهية.

2-1-7 أنواع تقدير ضريبة الدخل:

تختلف أنواع تقدير ضريبة الدخل حسب القانون الأردني تبعا للحالة المراد تقديرها، وتقسم أنواع تقدير ضريبة الدخل في الأردن إلى:

1. **التقدير الإداري:**

يستخدم هذا النوع من التقدير في حالة عدم قيام المكلف بتقديم كشق التقدير الذاتي السنوي(سيتم شرحه في الجزء الثاني من الموضوع)، ويتم احتساب مقدار دخل المكلف الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة بالاستناد إلى المعلومات الموجودة لدى الدائرة والموجودة لدى المكلف. ويأخذ هذا النوع عدة أساليب منها:(ابونصار واخرون، 1999)

أ- التقدير على أساس المظاهر الخارجية:

من خلال هذا الأسلوب يتم الاستناد إلى المظاهر الخارجية للمكلف من السكن والسيارات والخدم وبعض أساليب الرفاهية لتقدير دخل المكلف.

إلا أنه وبالرغم من أن المظاهر الخارجية قد تكون معبرة نوعا ما عن مقدار دخل المكلف إلا أن هذه الطريقة غالبا ما يكون فيها نوع من الظلم إما على المكلف وإما على المكلف نفسه بزيادة مقدارالضريبة المستحقة عن ما يستحق عليه فعليا، أو تكون ظالمة على خزينة الدولة بتخفيض قيمة الضريبة المستحقة. وبالتالي فإن هذا الأسلوب لا يحبذ استخدامه إلا إذا كان معززا للمعلومات الناتجة عن أساليب أخرى.

ب- التقدير بالاستناد إلى أقوال المكلف وسجلاته:

في هذه الحالة يتم بداية الاستناد إلى السجلات والدفاتر التي تكون بحوزة المكلف للحصول على المعلومات اللازمة للتقدير، وإن لم تكن هناك سجلات أو دفاتر يتم اللجوء إلى أقوال المكلف.

ويقوم بهذا النوع من التقدير موظفون مدربون على مثل هذا النوع، ويكون التقدير من خلال هذه الطريقة قريب جدا من الدقة إذا استجاب المكلف وقدم المعلومـــات بـــشكل دقيق إلى المكلف.

ولكن هذه الطريقة تكون مكلفة وتكلف الدولة نفقات إضافية، إلا أنها تعتبر الأكثر دقة كما أنها تعمل بشكل كبير على التقليل من محاولات بعض المكلفين التلاعب بمقـــدار الضريبة المستحقة عليه.

وقد بين القانون هذا الأسلوب من خلال المادة رقم (30) من قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 والتي نصت على "**في الأحوال التي لا يقدم فيها المكلف الكشف المنصوص عليه في المادتين (26)و(27) من هذا القانون في الموعد المحـــدد يقـــوم المقدر بإجراء التقدير على ذلك المكلف في ضوء المعلومات المتـــوفرة لديــــه ويبلغـــه اشعارا بالضريبةالمستحقة عليه**".

ج- التقدير الجزافي(الضريبة المقطوعة):

من خلال هذا الأسلوب يتم تحديد ضريبة سنوية ثابتة على بعض القطاعات بغض النظر عن الدخل الكلي للمكلف، ومن الأمثلة على ذلك صالونات الحلاقة، والسيارات العمومية، والمقاولات وغيرها.

ويتم اللجوء لمثل هذا النوع من التقدير بسبب صعوبة تدقيق دخول مثل هذه الفئات من المكلفين، ويمكن أن تكون هذه الطريقة أيضا للمكلف نفسه أو الخزينة كما في أسلوم التقدير استنادا للشكل الخارجي.

2. التقدير الذاتي:

بدأ العمل في هذا النوع من التقدير في عام 1982 من خلال القانون رقم (34) لسنة 1982. ويعتبر هذا النوع من الأنواع الأكثر شيوعا والأكثر عدالة، حيث حيث أنه من خلال هذا النوع يقوم المكلف بالإقرار عن دخله وإعفاءاته بنفسه، ويستخدم لهذا الغرض نموذج خاص صادر من دائرة ضريبة الدخل يسمى كشف التقدير الذاتي يختلف باختلاف نوع المكلف، فهناك كشوف خاصة للمستخدمين وكشوف للأفراد وكشوف للشركات بأنواعها(شركات عادية، شركات توصية، شركات مساهمة).

يكون كشف التقدير الذاتي مفصلا لكل الدخول والمصاريف والاعفاءات والاقتطاعات المتوقعة. ويقوم المكلف بتعبئة الخانات التي تخصه فقط واحتساب مقدار الضريبة التي يتوجب عليه دفعها.

وقد حدد القانون أنه يستوجب على كل مكلف من الملزمين بتقديم الكشف أن يقوم بتقديم الكشف خلال مدة لا تتجاوز اليوم الأخير من الشهر الرابع التالي لنهاية سنته المالية. وبما أن الغالبية العظمى من المكلفين تنتهي سنتهم المالية بانتهاء السنة الميلادية، يكون يوم الثلاثين من نيسان للسنة التالية هو آخر موعد لتقديم كشف التقدير الذاتي.

الفئات الملزمة بتقديم كشف التقدير الذاتي:

لقد حدد القانون فئات معينة من المكلفين وألزمهم بتقديم الكشوف ضمن المـــدة المحـــددة وتحت طائلة الغرامة المالية في حال عدم الالتزام بذلك.

وقد حددت التعليمات رقم (3) لسنة 2002 والتي تم العمل بها ابتداءا من سنة 2002 هذه الفئات وهي كالتالي:

أ- الشركات المساهمة.

ب- الشركاء في كل من شركتي التضامن والتوصية البسيطة إذا كان رأس مالها لا يقــل عــن عشرة آلاف دينار أو إذا كان عدد مستخدميها لا يقل عن عشرة مستخدمين، أو إ ذا كانت مشترياتها أو مبيعاتها أو إيراداتها السنوية لا تقل عن خمسين ألف دينار.

ج- التجار الأفراد الذين لا يقل رأسمال أي منهم عن خمـــسة آلاف دينـــار إو إذا كـــان عـــدد المستخدمين لا يقل عن خمسة أو إذا كانت مشترياته أو مبيعاته السنوية لا تقل عن خمـــسة وعشرين ألف دينار.

د- فئات الأخرى متعددة.

ه- كل من تجاوز دخله الإجمالي السنوي من مجموع دخوله الخاضعة للضريبة (عشرة آلاف دينار) سواء أكان مشمولا بالفقرات السابقة أو غير مشمول.

وفي حال تخلف أي من الفئات المذكورة آنفا عن تقديم الكشف ضمن المدة المحددة، فإنه يضاف على قيمة الضريبة 2% عن كل شهر تأخير. ولا تتجـــاوز هـــذه الإضـــافة (الـــضريبة المضافة) 24% من مجموع الضريبة المستحقة.

وكما أن القانون فرض غرامة مالية على المتأخرين بتقديم كشوفهم، فإنه أيضا قد قدم حافزا للملتزمين بتقديم الكشف في الموعد المحدد. ويدعى هذا الحافز بالخصم التشجيعي، ويكون على الشكل التالي:

1. خصم 6% من مقدار الضريبة المستحقة إذا تم تقديم الكشف في الشهر الأول.
2. خصم 4% من مقدار الضريبة المستحقة إذا تم تقديم الكشف في الشهر الثاني.
3. خصم 2% من مقدار الضريبة المستحقة إذا تم تقديم الكشف في الشهر الثالث.

وفي حال تقديم الكشف في الشهر الرابع لا يكون هناك خصم تشجيعي ولا غرامات.

ماذا يحصل بعد تقديم الكشف؟

إن التقدير الذاتي لا يعني أن الدائرة تكتفي بما يقدمه المكلف، حيث أنه لا يكون هناك تدقيق على صحة ما قدمه في من خلال سجلاته والمعلومات الموجودة لدى الدائرة. وبالتالي فإنه وبعد تقديم الكشف يكون هنالك احتمال من احتمالين هما:

1. قبول الكشف ضمن العينة:

إن الكشوفات التي يتم اختيارها ضمن العينة تقبل كما هي، أي أن الضريبة المستحقة على المكلف تكون هي نفسها التي صرح بها المكلف نفسه من خلال الكشف.

ولا يتم اختيار العينة عشوائيا، فهناك أسس يتم الإعتماد عليها لالختيار العينة. ومن أهم هذه الأسس أن أن يكون المكلف المرشح للاختيار في العينة قد قدم كشف ضمن المدة القانونية، وأن يكون سجله خاليا من المخالفات تماما، إضافة إلى أن الضريبة المستحقة التي صرح عنها في الكشف مقاربة بشكل كبير للضريبة الفعلية المستحقة عليه.

وبعد صدور العينة يتم طباعة اشعارات للمكلفين المقبولة كشوفهم ضمن العينة يحدد فيها مقدار الضريبة المستحقة على المكلف، وبتلغ هذه الإشعارات للمكلفين إما باليد وإما بالبريد.

2. عدم قبول الكشف ضمن العينة:

وفي هذه الحالة لا بد من تحويل الكشف إلى مقدر ضريبي ليقوم بالتدقيق على سجلات المكلف واحتساب الضريبة المستحقة بغض النظر عن الضريبة التي تم التصريح عنها في كشف التقدير الذاتي.

وبعد أن يقوم المقدر بالتدقيق على سجلات المكلف يقوم باحتساب الضريبة المستحقة ويقوم بإعلام المكلف بهذا المبلغ. لكن هذه الضريبة لا تكون ملزمة للمكلف مباشرة حيث أنه يمكن للمكلف أن يقبلها أو يرفضها. وفي حال قبل المكلف بالمبلغ الذي حدده المقدر تكون هذه الضريبة قطعية ويجب على المكلف دفعها ويصدر المكلف قرار تعديل الكشف بالموافقة.
أما في حال عدم قبول المكلف لقرار المقدر فإن المقدر يقوم بإصدار قرار تعديل الكشف بعدم الموافقة ويبلغ المكلف بذلك من خلال اشعار مخصص لذلك. ويكون للمكلف الحق بالاعتراض على هذا القرار والسير بإجراءات الإعتراض كما نصت عليها مواد القانون.

<u>2-1-8 التهرب الضريبي:</u>

يقال أن التهرب الضريبي يوجد حيث توجد الضريبة، حيث أن الكثيرين يعتبرون الضريبة عبء اضافي يضاف إلى الأعباء العديدة التي يتحملونها بشكل عام، لذلك فإنهم يحاولون بأي شكل التخلص من هذا العبء.

يعد التهرب الضريبي من أكثر المشاكل التي تواجه القائمين على تحصيل الضرائب لما له من آثار سلبية على تحصيل الضريبة، الأمر الذي ينعكس سلبا على إيرادات الخزينة وبالتالي ضعف في تحقيق الأهداف الموجودة من تحصيل الضرائب.

ويعتبر التهرب الضريبي جريمة اقتصادية، بل وربما يمكن اعتباره من أبرز الجرائم الاقتصادية المعاصرة. وتظهر خطورة هذا الجرم بالنظر إلى الأهداف العديدة التي تحققها الضرائب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول والتي يخل بها التهرب. وقد حددت أغلب القوانين الضريبية في العالم مجموعة من العقوبات لمرتكبي هذه الجريمة.

<u>تعريف التهرب الضريبي:</u>

لقد تعددت الآراء واختلفت حول تعريف التهرب الضريبي. ويعود هذا الاختلاف نظرا لاختلاف العادات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول.

فقد عرف أحد المؤلفين التهرب الضريبي بأنه "**إفلات المكلف من الضريبة إفلاتا كاملا وخسارة الإيراد من الضريبة**". (الطراونة، 1996)

وعرفه آخر بأنه "**محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كليا أو جزئيا متبعا في ذلك طرقا وأساليب مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش**". (المحارمة، 2005)

وعرفه آخرون بأنه "**قيام المكلف ببعض الأعمال أو الأفعال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه**"(أبو نصار وآخرون، 1999). وفي تعريف آخر بأنه "**تخلص المكلف من التزامه القانوني بعدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا باتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون**". (مساعدة، 2003)

ويلاحظ من التعريفات السابقة جميعها أنها ومع اختلافها جميعها في الصياغة إلا أنها اشتركت في المفهوم. ويمكن أن نستنتج من التعريفات السابقة أن التهرب الضريبي هو **محاولة التخلص من العبء الضريبي إلى أقل حد ممكن بطرق غير مشروعة.**

ويظهر من التعريف السابق أن للتهرب الضريبي ركنين أساسيين هما:

1. الامتناع عن دفع الضريبة كليا أو جزئيا.
2. استخدام الطرق الملتوية وغير المشروعة.

<u>التهرب في التشريع الضريبي الأردني:</u>

لم يعرف المشرع الأردني التهرب الضريبي وإنما جعله منوطا بالاقتصادين الذين يعتبروم الأقدر على ذلك. واقتصر الأمر على تعداد صوره وأركانه لأنه لا يشمل كافة أساليب التهرب.

ولقد اعتبر المشرع الضريبي عدم تقديم كشف التقدير الذاتي في موعده القانوني جريمة مستقلة عن جريمة التهرب الضريبي، ويعاقب المكلف على هذه الجريمة عندما يتأخر عن تقديم

كشف التقدير الذاتي في موعده القانوني أو عدم تقديمه كشف التقدير الذاتي سواء قصد من ذلك التهرب أو مجرد التعنت، ويعاقب المكلف بهذه الجريمة بضريبة مضافة قدرها (2%) عن كل شهر تأخير عن تقديم الكشف، وبحد أقصى (24%) من الضريبة المستحقة.

أما المادة 42 من قانون ضريبة الدخل الأردني فقد نصت بأن " كل من تهرب عمداً أو حاول التهرب، وساعد أو حرض غيره على التهرب من الضريبة بأن أتى قصداً أي من الأفعال التالية:

1. من قدم كشفاً غير صحيح بأن أغفل أو أنقص أو حذف منه أي دخل أو أي جزء من الدخل وأثر على مقدار الضريبة بشكل ملموس.
2. إدراج أي بيان كاذب أو قيد صوري في كشف تقدير ذاتي.
3. حفظ المكلف دفاتر وحسابات أو قيود مزورة أو قام بتزوير دفاتر أو حسابات بقصد إخفاءه لتهريب أي دخل خاضع للضريبة بمقتضى هذا القانون.
4. لجوء المكلف إلى أي حيلة مهما كان نوعها للتهرب من دفع الضريبة أو لتخفيض مقدارها.
5. امتناع المكلف من تقديم المعلومات التي طلبت منه، أو إعطاء معلومات أو بيانات غير صحيحة، فيما يتعلق بأي واقعة أو مسألة تؤثر على مسؤولية أو مسؤولية أي شخص آخر في دفع ضريبة الدخل، والتأثير في مقدارها.
6. إعطاء خطيا أي جواب كاذب على أي سؤال وجه إليه للحصول على معلومات أو بيانات يتطلبها هذا القانون، وذلك بقصد التخلف من دفع الضريبة كليا أو جزئيا.

7. امتنع عن تقديم كشف التقدير الذاتي وكان من الفئات الملزمة بتقديم الكشف.

ويعاقب عند إدانته كل جرم من هذه الجرائم بحبس مدة تتراوح بين أسبوع وسنة أو بغرامة لا تقل عن (100) دينار ولا تزيد عن (500) دينار وفي كل الأحوال يضمن مثلي النقص الذي حدث في مقدار الضريبة. لذلك اعتبر المشرع الأردني أن المكلف الذي يمتنع عن دفع الضريبة المستحقة عليه في المواعيد المحددة متهرب من الضريبة، يعاقب بغرامة تأخيرية.

9-1-2 ***التجنب الضريبي:***

لا يختلف مفهوم التجنب الضريبي أو التخطيط الضريبي -كما يحلو للعديد تسميته- عن مفهوم التهرب الضريبي كثيرا، بل على العكس فإنهما يشتركان في العديد من الأمور أهمها أن كلاهما يهدف بشكل أساسي إلى تخفيض مقدار الضريبة إلى أقل مبلغ ممكن بل وحتى عدم دفعها نهائيا إن أمكن ذلك.

لكن كلا من التهرب والتجنب وعلى الرغم من اشتراكهما في العديد من النقاط إلا أنهما يختلفان في نقطة أساسية وجوهرية وهي أن التهرب الضريبي وكما تم ذكره سابقا غير مشروع قانونيا ويعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، في حين أن التجنب الضريبي لا يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون ولا يتم ملاحقة صاحبه.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون التجنب الضريبي بإيجاز وتشجيع من الدولة لتحقق من خلاله بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تشجيع قطاع الزراعة وكذلك في حالة

التضخم، وتستعمله الدولة لتسيير حركة السوق ويستفيد منه دائما المكلفين ذو الدراية والخبرة الواسعة في ثغرات القانون.

ويعمد المشرع من وراء التجنب الضريبي، إلى السعي من وراء التمييز في المعادلة الضريبية بين أوجه النشاط المختلفة أو من أشكال المشروعات المختلفة، حيث زيادة الضرائب على بعض صور الاستهلاك، ويخفضها البعض الآخر، لاجتذاب المكلفين نحو نشاط معين، أو شكل معين من أشكال المشروعات أو سلعة معينة وإبعادهم عن غيرها من الأنشطة والمشروعات والسلع، سعيا وراء تخفيف بعض الأغراض الاقتصادية والاجتماعية.(صدقي، 1978)

وكذلك يحقق التجنب الضريبي من خلال الثغرات الموجودة في القانون وذلك بسبب عدم دقة النص أو عدم أحكام صياغتها، أو عدم مواجهتها لكافة الحالات، فقد يمكن الشخص من تحوير النصوص واستخدامها أو تفسيرها لصالحه دون أن يخالفها.

ويدخل في نطاق التجنب الضريبي، ما يلجأ إليه بعض المكلفين ولا تعتبر مخالفة للقانون، عندما يقوم المكلفون بنقل مقر نشاطهم أو أموالهم أو إقامتهم، من الدول التابعين لها سياسيا إلى دول أخرى أجنبية تكون فيها المعاملة الضريبية أخف وطأة عليهم، ويستبعد التجنب في ذلك إلى مبدأ إقليمية الضريبة.

غير أننا لا بد أن لا ننسى أن كلا من التهرب والتجنب قد يشكلان جريمة بحق المجتمع من الناحية الاجتماعية والتنموية وليست القانونية فحسب. حيث أن عدم القيام بدفع الضرائب بالشكل الصحيح يؤدي إلى تخفيض ايرادات الدولة وبالتالي عدم القدرة على تنفيذ المشاريع التي من شأنها خدمة كافة شرائح المجتمع.

مراحل التهرب والجنب الضريبي:

عادة ما يكون التهرب الضريبي ضمن إحدى المرحلتين التاليتين:

1. مرحلة تحديد وعاء الضريبة:

وفي هذه المرحلة قد يلجأ المكلف إلى عدم تقديم كشف التقدير الذاتي أملا منه في أن يتم إهماله من قبل الضريبة، فيسقط إسمه من أسماء المكلفين الخاضعين للضريبة، أو أن تُقدر عليه ضريبة أقل نت المستحقة. ويدخل ضمن هذه المرحلة أيضا قيام المكلف أيضا بتقديم كشف غير صحيح أو إعطاء معلومات أو بيانات غير صحيحة.

وقد ذكر الباحث سابقا أن الامتناع عن تقديم كشف التقدير الذاتي يعد جريمة يعاقب عليها القانون بمجرد تأخيره عن تقديم الكشف في الموعد المحدد. ويكون العقاب في هذه الحالة بإضافة (2%) من مقدار الضريبة المستحقة عن كل شهر تأخير وبشرط أن لا تتجاوز هذه الزيادة (24%) من مقدار الضريبة المستحقة.

كما أن عدم تقديم الكشف أو تقديمه ببيانات أو معلومات غير صحيحة يعتبر جرما يعاقب عليه القانون كما نصت على ذلك المادتين (43) و (44) من القانون. (الطرمان، 2004)

2. مرحلة تحصيل الضريبة:

وهنا قد يتم تقديم الكشف أو تقدير الضريبة بالشكل الصحيح، إلا أن المكلف يمتنـــع عـــن سداد المبالغ المستحقة عليه إما بالمماطلة أو عن طريق تهريب الأموال إلى الخارج (أبو نصار وآخـــرون، 2005). ويعتبر المكلف الذي يمتنع عن دفع الضريبة المستحقة عليه بموجب القانون بحسب المشرع الأردني مخالفا للقانون ويعاقب بغرامة مقدارها (1.5%) من قيمة الضريبة عن كل شهر تـــأخير وبدون حد أعلى.

كما أنه يمكن تحويل هذا المكلف إلى التنفيذ الجبري بموجب قـــانون تحـــصيل الأمـــوال الأميرية، وبالتالي يتم الحجز على كافة أمواله المنقولة وغير المنقولة لتحصيل الضريبة المستحقة عليه.

2-1-10 العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي:

العوامل الإدارية:

يعتبر عدم توافر العناصر الفنية والإدارية اللازمة والقادرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام القوانين، وعدم توفر الرقابة التي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مخالفة الأجهزة المختلفـــة. وكذلك عدم توفر الأجور التي تكفل حصول موظفي دائرة ضريبة الدخل(البطريـــق وأخـــرون، 1978) علـــى أجور مناسبة بالإضافة إلى عدم توفير مكافآت تشجيعية وحوافز فعالة للجيدين منهم، وعدم تزويد دائرة ضريبة الدخل بأحدث التقنيات التي تمكنهم من رفع مستوى الخدمات، واســـتخدام الوســـائل العلمية الحديثة لتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب.

كل ذلك يعتبر من أهم الأسباب التي تدفع بالمكلف للتهرب من ضريبة الدخل وما ينطوي عليه من عبء ضريبي، يزيد عن توقعات المكلفين واستعدادهم النفسي لتحمله، لذلك يجب على الدولة التي تفرض الضرائب أن تتوافر لها عدة مقومات وأهمها(البطريق وأخرون، 1978):

1. تزويد الإدارة الضريبية بالعناصر الفنية ذات الخبرة والكفاءة العالية.
2. توفر الأجور التي تكفل لموظفي الإدارة الضريبية على حصوله ما يضطلع به من مسؤوليات، وتقديم له مكافآت تشجيعية وحوافز فعالة لتجعله يعمل بجد وإخلاص ونشاط.
3. تزود الإدارة الضريبية بأنظمة تمكنها من الرقابة بدقة سريعة لاكتشاف المخالفات، وفرض العقوبات المناسبة لضمان سير العمل.
4. على الإدارة الضريبية أن تعمل على تبسيط أحكام قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها، وتسهيل الإجراءات الإدارية لتحصيل الضرائب لأن عدم تسهيلها، يجعل المكلف يتهرب من الضريبة.
5. إن الإدارة الضريبية وحدها دون غيرها من الإدارات الحكومية، لا يمكنها من تطبيق أحكام القانون الضريبي بالشكل الصحيح بل يتطلب أن تتعاون الإدارة الضريبية وغيرها من الدوائر التي يجب أن تكون على مستوى معين من الخبرة والكفاية لتزود الإدارة الضريبية من المعلومات التي تساعدها على القيام بواجبها بالشكل الصحيح.

<u>العوامل الاقتصادية:</u>

تعتبر كثرة التقلبات الاقتصادية وارتفاع الأسعار، وتدني معدلات النمو في الاقتصاد الوطني وعدم توفير فرص الاستثمار الجيدة، مع رغبة المواطن في زيادة دخلة المتاح من خلال الامتناع عن كل أو بعض الضريبة المستحقة عليه، ولذلك يعتبر تغيير السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالاستثمار المستمر دون مبرر وتعقيد هذه الإجراءات عاملاً مساعداً على التهرب، لأن الاستقرار الاقتصادي يعتبر عامل مهم لممارسة النشاط الاقتصادي بالنسبة للمواطنين ومن الحوافز المهمة، التي تجعل المواطن ليصرح عن دخله الحقيقي ودفع الضريبة المستحقة عليه.

ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الأسباب تبرز عقب ظروف من الرواج الاقتصادي حيث تجد المكلف يتحمل عبئاً من الالتزامات بما في ذلك الضرائب مقابل وجود عجزا في موجوداته السائلة، الأمر الذي يدفعه إلى اللجوء إلى التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه.

العوامل الاجتماعية:

إن عدم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة بشكل مقبول لسائر المواطنين يعتبر حافزاً كبيراً على التهرب، إذ يجب أن يشعر المواطنون أن ما دفعوه من ضرائب انعكس عليهم وعلى بني وطنهم بالخير والرفاهية، كما أن عدم وجود ضمانات اجتماعية للمواطن عند شيخوخته أو مرضه أو فقدان عمله سيدفعه لتوفير ضمانات ذاتية عن طريق تهريب جزء من دخله من الضريبة، وما يجدر ذكره هنا أن سوء استخدام الموارد المالية والتبذير في النفقات العامة للدولة يعطي مبرراً معنوياً للمتهربين.

وهنا لا بد من الإشارة إلى النظرة الاجتماعية للمتهرب ففي الدول الغربية ينظر إلى المتهرب كشخص منبوذ إذا ما أثبت عليه جريمة التهرب واعتبر مخلاً بالشرف والأخلاق والانتماء للوطن، أما في المجتمعات العربية فلا زال الوعي الضريبي محدوداً جداً حيث ينظر إلى التهرب من دفع الضرائب بنظرة تعاطفية ويتم التفاخر بين المكلفين حول إمكانية وطريقة تهرب كل منهم وحجم تهربه من باب التباهي والتفاخر، وعليه نرى أن النظرة الاجتماعية تلعب دور رئيسي في عملية التهرب الضريبي كونها توفر الغطاء الأخلاقي والسلوك المقبول اجتماعيا فتكون دافعا للتهرب وفي مجتمعات أخرى تكون رقيباً قوياً وهاجساً أمام من تسول له نفسه التهرب من ضريبة الدخل وخداع الدولة.

<u>العوامل القانونية:</u>

تتلخص العوامل في قصور التشريعات الضريبية عن الاستجابة لحاجات المجتمع وتطوره، فقد يشمل القانون على تعقيدات كثيرة، أو فجوات كبيرة تسمح باختراقه، مما يؤدي إلى ضعف تطبيق القانون وظهور فجوات فيه. مما يجعل تطبيق العقوبات على التهرب الضريبي ضعيفة كما أن تبسيط القانون الضريبي، بحيث يكون مفهوماً من الجميع يساعد بشكل مهم على إزالة الحجج والمبررات للتهرب من الضريبة وعلى تقوية الثقة بين الدولة والمواطن.

أما من ناحية الجزاءات فإن ضعف تطبيقها في حالة التهرب من الضريبة، يؤدي إلى عدم وجود عدالة في تطبيق القانون على كافة أفراد المجتمع، حيث يتولد إحساس لدى المجتمع بأنه غير عادل، بأن يفرض على بعض الدخول والبعض الآخر دون مبررات اقتصادية واجتماعية.

كما أن زيادة معدلات الضريبة وزيادة في العبء الضريبي بشكل كبيـــر يـــدفع المكلـــف للتهرب من الضريبة.

العوامل النفسية:

إن الإنسان بطبيعته محب للمال حريص كل الحرص الاحتفاظ به، وأن هذا الشعور لازم الإنسان منذ قديم الزمان وما صاحبه من فرض الضرائب وجبايتها وما بها من ظلم، مما جعل آدم سميث يقرر " ليس أثقل على الإنسان من ظل جابي الضرائب مما جعل الإنسان لا يـــستطيع أن يتخلص كلية من نظرته السلبية والمعادية للضرائب.

أما في أوروبا الغربية فقد ترسخ في وجدان الإنسان، أن الضرائب تعتبر عملاً من أعمال السيادة، تأخذها السلطة المركزية لصالح الدولة، إلا أنه كانت توصف بالظلم من خـــلال طريقـــة فرضها، وجبايتها، وكانت تجبى عيناً.

وعندما ازداد الوعي الضريبي لدى الأفراد، زادت ثقتهم بالدولة وأيقنوا أن وجود الدولـــة مهم لهم، وأن ما تفرضه الدولة من ضرائب هو فعلاً لإشباع حاجاتهم العامة، حيث كان تقـــبلهم لدفع الضريبة أكبر وبعكس ذلك عندما تصبح المنفعة غير موجودة، يؤدي ذلك إلى التهرب مـــن الضريبة، وعدم دفعها.

بالإضافة إلى ذلك فإن توزيع الأعباء العامة بصورة غير عادلة بين الأفراد، ولجوء الدولة لفرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة كل ذلك يؤدي إلى التهرب من ضريبة الـــدخل، وعدم أداء ما يستحق من ضرائب ويشعره بالظلم وعدم العدالة، بأن يدفع جزء من مالـــه، الـــذي يحصل عليه بجهده، كل ذلك يجعل المكلف يحاول أن يبحث عن شتى الوسائل، والطـــرق لكـــي يتخلص من هذا العبء في نظره.

العوامل السياسية:

يعتبر عدم إتاحة الفرصة الكافية للمواطنين للمشاركة في الحياة السياسية وصنع القـــوانين التي تحكم شؤونهم الحياتية بما في ذلك القوانين الضريبية باعثاً هاماً للتهرب الضريبي، ويمكـــن القول هنا إن التهرب الضريبي ينتشر ويستفحل أمره في أجواء الأنظمة الديكتاتورية ويتـــضاءل كلما أخذت الأمة والدولة بالأسباب الديمقراطية وكلما تمكن الجمهور من الرقابة بالوسائل المختلفة وكلما توفرت له الوسائل للاضطلاع وإبداء رأيه في السياسات المالية وسياسات الإنفاق.

يعتبر عدم إتاحة المجال للمواطنين بالمشاركة بالحياة السياسية، في صنع القرار السياسي للدولة، وحرمانهم من حريتهم في التعبير عن آرائهم السياسية بحرية، وكـــذلك المـــشاركة فـــي صياغة القوانين التي تسير أمور حياتهم بما فيها القوانين الضريبية، كل ذلك يعتبر دافعـــاً قويـــاً، للمواطن للتعبير عن عدم رضاهم عن النظام السياسي، ويضعف عنـــدهم روح الـــولاء للـــوطن والدولة والشعب.

وكذلك يوجد أسباب سياسية خارجية للتهرب من الضريبة، عندما تقوم الدولة المحتلة بجباية الضريبة من المواطنين، ويعتبر المواطنين إن التهرب من الضريبة وسيلة شريفة من وسائل النضال والتحرر ضد الدولة المستعمرة.

العوامل التاريخية:

عُرف الإنسان بطبعه بحبه للمال وحرصه على الاحتفاظ به، ورافضاً التخلي عنه وقد زاد بهذا الشعور من قديم الزمان وما صاحبه من فرض للضرائب وجبايتها والظلم من خلالها، واستخدام وسائل الإكراه فيها، وقد أثرت تأثيراً كبيراً الظروف التي صاحبت فرض الضرائب وزادت في كره الأفراد للضرائب.

ففي أوروبا الغربية وفي العهد الروماني كان الشعب ينظر للضريبة على أنها عامل مهم من أعمال السيادة، إلا أن تلك الفترة كان النظام فيها ظالماً.

ومع قيام النظام الإقطاعي تحولت الضرائب إلى أحد الحقوق الإقطاعية وقلت أهمية الضرائب ولكنها في القرن الحادي عشر زادت(عز، 1980)، واستعادت مكانتها واعتبرت منحة شخصية للملك.

وفي العصور الوسطى كان الملوك والأمراء يقتضون الضرائب لأنفسهم ويحصلونها بمختلف الطرق التي تتسم بالقوة والعنف، وصحبتهم في ذلك هو توليهم أمر الدفاع عن البلاد، حيث كان يعفى منها النبلاء ورجال الدين. كل ذلك جعل دافع الضرائب يشعر بعبء الضريبة

الظالم، وأن كره الفرد لها هو أحد الأسباب التي دفعت الأفراد للتهرب من الضريبة، وانتقل هــذا الكره وأصبحت تتوارثه الأجيال جيل بعد جيل حتى يومنا هذا. وكان هذا الدافع الأساسي لتبريــر الغش الضريبي.(عز، 1980)

أما الاستثناءات الضريبية في العصر الحديث، فقد قلت بشكل ملحوظ واعتبرت الضريبة التي يدفعها الأفراد تخصص لمواجهة الأعباء العامة.

2-2 الدراسات السابقة:

2-2-1 الدراسات العربية:

1. **دراسة (رنا العطور، 1990)** بعنوان "التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، دراسة تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التهرب من ضريبة الدخل في الأردن والتعرف على أسبابه ونتائجه وأساليب مكافحته. ولقد قامت الباحثة بتوزيع استبانه على فئات مختلفة من أفراد المجتمع المكلفين بدفع الضريبة للتعرف على نسبة التهرب الضريبي والأسباب التي دفعتهم إلى التهرب منها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج كان من أهمها: أن المشرع الضريبي الأردني قد اعتبر التهرب من ضريبة الدخل هو سلوك المكلف أو ارتكابه أحد صور التهرب المنصوص

عليها في المادة (42) من قان ضريبة الدخل، وهذه الصور محدودة على سبيل الحصر، فأي سلوك عداها لا يعتبر تهرب من ضريبة الدخل حتى لو قصد التهرب.

وقد أوصت الدراسة مجموعة من التوصيات كان من أهمها: تعديل قانون ضريبة الدخل على نحو يراعى فيه سد الثغرات القانونية للعمل على الحيلولة دون تجنب الضريبة، وضرورة اتخاذ المشرع الضريبي موقف من مرتكبي التهرب الضريبي.

2. **دراسة(وائل العكشة، 1993)** بعنوان "اختلاف الضريبة المعلنة والمعدلة وتدقيق حسابات المنشآت التجارية في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار المخالفات المرتكبة من قبل المنشآت مصنفة إلى مخالفات تتعلق بحساب المتاجرة ومخالفات تتعلق بحساب الأرباح والخسائر ومخالفات أخرى لتتعلق بحساب المتاجرة أو حساب الأرباح والخسائر.

وأظهرت الدراسة أهم أسباب ارتكاب المخالفات هي : الرغبة في التهرب الضريبي، وعدم إلمام المكلفين بالقانون، وعدم وجود مواد قانونية متعلقة بالمخالفات. وأن طرق العلاج للمخالفات هي الملاحقة القانونية الشديدة، ورفع كفاءة نظام المعلومات في الدائرة، وعمل الحملات لزيادة الوعي الضريبي.

ومن ضمن التوصيات التي اقترحها الباحث: أن يتم التركيز أثناء التدقيق على المنشآت التجارية على المخالفات ذات التكرار والأكثر أهمية، وزيادة حملات التوعية الضريبية وتطبيق بنود القانون الخاصة بالعقوبات على التهرب الضريبي، والاهتمام بمصادر جمع المعلومات عن المكلفين، والاستعانة بآراء بعض المدققين الخبراء وبعض المكلفين لحل نقاط الخلاف وتسهيل عمل الدائرة.

3. **دراسة (تركي الحمود ومحمود قاقيش، 1993)** بعنوان "التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة للشركات الصناعية الأردنية – دراسة تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخالفات لقانون ضريبة الدخل والتي تفسر التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في الشركات المساهمة الصناعية، ومدى تكرارها وأسبابها وطرق علاجها. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج.

وقد بينت الدراسة أن من أهم المخالفات التي تفسر التباين وأكثرها تكرارا من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل هي: تنزيل مصاريف تتعلق بدخول معفاة وتخصيص رواتب مرتفعة للمساهمين العاملين والمديرين في الشركات المساهمة الخصوصية وتقليل كميات بضاعة آخر

المدة، وإهلاك ديون لم يصدر بها قرار محكمة، والخلط بين النفقات الجارية والرأسمالية. وأن أسباب المخالفات هي الرغبة في التهرب الضريبي وغموض بعض المواد القانونية.

وأوصى الباحثان أن يركز المقدرون بشكل خاص على المخالفات الأكثر تكرارا عند الفحص الضريبي، والملاحقة القانونية للمتهربين مع رفع كفاءة نظام المعلومات، والعمل على تعديل المواد الغامضة في القانون مع ضرورة عمل حملات لزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين.

4. **دراسة (راجح الخضور، 1998)** بعنوان "ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في الأردن (أسبابها وحجمها)".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل قياسي ووصفي شام ما أمكن لظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في الأردن بهدف تحديدها ومناقشة العوامل التي تؤثر فيها، وكذلك الربط بين ملائمة النظام الضريبي وقدرته على الحد من هذه الظاهرة. حيث تمكنت الدراسة من تقدير حجم التهرب من ضريبة الدخل في الأردن بشكل سنوي خلال الفترة 1976- 1997 وذلك بطريقة غير مباشرة باستخدام دالة الطلب على النقد المتداول.

ومن ضمن توصيات هذه الدراسة أن الحد من نطاق حجم التهرب الضريبي يتطلب من الحكومة تبني نظام ضريبي متكامل يمتاز بالكفاءة الاقتصادية. وأنه يجب تطوير الإدارة الضريبية

وزيادة فعاليتها من خلال رفع مستوى وكفاءة العاملين في الجهاز الإداري. كما تضمن أيضا الحث على تطوير أساليب التطوير الذاتي.

5. **دراسة (أيمن حداد، 1999)** بعنوان " المعالجات المحاسبية التي تفسر التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة لقطاع البنوك في الأردن".

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن المعالجات المحاسبية المفسّرة للتباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة لقطاع البنوك في الأردن والتعرف على أهم الأسباب التي تدفع المكلفين إلى مثل هذه المعالجات، كما تهدف أيضا إلى التعرف على أهم الوسائل المتاحة التي يمكن إتباعها لتجنب مثل هذه المعالجات.

وقد بينت الدراسة مجموعة من أهم المعالجات المحاسبية المفسرة للتباين كما يراها مقدرو ضريبة الدخل للشركات المساهمة. ومن هذه المعالجات: معالجات تتعلق بعدم رد نفقات مقابل الدخول المعفاة، ومعالجات تتعلق بتنزيل مخصصات غير مقبولة، وتنزيل ديون لم تكتمل شروط إهلاكها حسب القانون.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: تعريف المقدرين على المعالجات المحاسبية المفسرة للتباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة لقطاع البنوك في الأردن. كما أنها أوصت أيضا بالالتزام بتطبيق مواد الجرائم والعقوبات المنصوص عليها بالقانون، والعمل على زيادة الوعي الضريبي من خلال عمل حملات إعلامية.

6. **دراسة (وصفي المحارمة، 2003)** بعنوان "أسباب التهرب من ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية وآثاره الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأسباب الرئيسية المؤدية إلى التهرب الضريبي وآثار التهرب على اقتصاد الدولة لما لهذه الظاهرة من سلبيات تؤدي إلى نقصان في دخل الدولة، وبالتالي تراجع مقدرتها على إنشاء المشاريع العامة وتمويل نفقاتها.

ويرى الباحث أن أسباب التهرب الضريبي تتعدد وتختلف مصادرها. حيث أن بعض هذه الأسباب مصدره المكلفين، ويكون ذلك إما نقص في الوعي الضريبي لديهم، وإما لأسباب سلوكية وأخلاقية. والمصدر الآخر لأسباب التهرب هو الدائرة من خلال عدم وجود لدافعي الضرائب وضعف جهاز الرقابة في الدائرة، إضافة لأسباب أخرى عديدة.

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن هناك عوائد مالية لا يتم الإعلان عنها وبالتالي لا تحصّل منها أية ضرائب، كما أن هناك ضعف في الثقة بين المواطنين وموظفي ضريبة الدخل من جهة، وبين المواطنين وأوجه الإنفاق الحكومي من جهة أخرى.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث إنشاء وحدة خاصة في دائرة ضريبة الدخل تعنى بمكافحة التهرب الضريبي، وإنشاء بنك معلومات وطني يربط جميع المؤسسات والدوائر ببعضها البعض.

7. **دراسة (زياد الطرمان، 2004)** بعنوان " العوامل المؤثرة في التهرب من ضريبة الدخل في قطاع الفنادق في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في التهرب من ضريبة الدخل في قطاع الفنادق في الأردن، وقد بين الباحث أن العوامل المؤثرة في التهرب هي أربعة أنواع: العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل القانونية.

وقد قام الباحث بتوزيع استبانه على عينه من مقدري ضريبة الدخل ومسئولي الحسابات في المنشآت الفندقية المصنفة للتعرف على آرائهم حول أثر العوامل السابقة على التهرب الضريبي في الفنادق.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن كلا من المقدرين ومسئولي الحسابات في المنشآت الفندقية يوافقون على أن كل العوامل السابقة تؤثر في التهرب من ضريبة الدخل في قطاع الفنادق في الأردن.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: مشاركة الفنادق في صياغة القوانين، وزيادة نظام الرقابة في الدائرة وإلزام الفنادق بمسك حسابات رسمية وأصولية.

8. **دراسة (وائل العكشة، 2004)** بعنوان "تعديل الأرباح المعلنة وتقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العناصر الأكثر تكرارا والأكثر أهمية في تعديل الأرباح المعلنة في كل من قطاع البنوك وقطاع الشركات الصناعية والتجارية، سواء من عناصر بيان الدخل أم من العناصر الأخرى(غير عناصر بيان الدخل). إضافة إلى بيان الأسباب الكامنة وراء وجود تباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة، وكذلك بيان طرق العلاج المقترحة لأسباب ذلك.

وقد أظهرت الدراسة وجود تأثير لكل من عناصر بيان الدخل في كل من البنوك والشركات التجارية والصناعية، إضافة إلى العناصر الأخرى (غير عناصر بيان الدخل) في الشركات الصناعية والتجارية، مع وجود أهمية للعناصر المتعلقة بقطاع البنوك تتجاوز أهمية القطاعات الأخرى. وأن السبب الرئيسي وراء هذا التباين يعود إلى عدم إلمام المكلفين بنصوص القانون.

وقد كانت جميع توصيات هذه الدراسة موجهة إلى دائرة ضريبة الدخل للعمل على تخفيف هذا التباين. ومن أهم ما تضمنته التوصيات أن تتبنى الدائرة حملة واسعة لتوعية المكلفين بالقانون، وتفعيل دور مديرية المعلومات والسجل لجمع القدر الأكبر من المعلومات عن المكلفين الحاليين وزيادة عدد المكلفين. إضافة إلى تفعيل أسلوب المكافآت لمن يدلي بمعلومات مفيدة تؤدي إلى زيادة حصيلة الضريبة، ومنح الحوافز المادية للمكلفين الملتزمين والتشديد وفرض العقوبات على المتهرب أو من ساعد على التهرب.

2-2-2 الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة (Tanzi.V, 1983)** بعنوان "النشاط الاقتصادي غير المعلن في الولايات المتحدة الأمريكية (1930 – 1980)".

لقد تم في هذه الدراسة تقدير حجم النشاط الاقتصادي الشرعي ولكن غير المعلن عنه في الولايات المتحدة الأمريكية سنويا للأعوام 1930 – 1980، عن طريق تقدير أثر التغير في معدلات ضريبة الدخل على دالة الطلب على النقد المتداول. وقد استندت هذه الدراسة على فرضية أن زيادة معدلات ضريبة الدخل تدفع المكلفين ضريبيا إلى عدم التصريح للسلطات الضريبية عن كامل الدخل الذي يحصلون عليه خلال العام مما يؤدي إلى احتفاظهم نقدا بالدخل غير المبلغ عنه.

لذلك قام Tanzi بتقدير مستوى النقد المتداول عن معدلات الضريبة السائدة في الولايات المتحدة خلال الفترة المشار إليها أعلاه، وبعد ذلك قام بتقدير مستوى موازٍ للنقد المتداول بافتراض أن معدل الضريبة يساوي صفرا خلال الفترة ذاتها. وهكذا وجد Tanzi أن هناك زيادة في مستوى النقد المتداول عند المعدلات الضريبية السائدة بالمقارنة مع مستواها المقدر في حال عدم وجود ضريبة، وقد عزى ذلك إلى عملية التهرب من دفع ضريبة الدخل. وبعد ذلك قام تانزي بقياس التهرب من ضريبة الدخل للفترة نفسها من خلال تطبيق المعدلات الضريبية السائدة سنويا على الدخول التي لم يتم إبلاغ السلطات الضريبية عنها نتيجة التهرب من دفع ضريبة على هذه الدخول.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن السبب الرئيسي لانتعاش النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه هو ارتفاع نسب الضريبة على الدخل. وقد بينت الدراسة أيضا أن لممارسة نشاط اقتصادي دون الإعلان عنه آثارا خطيرة تتعلق بقضايا العدالة والكفاءة التوزيعية.

2. **دراسة (Mittone & Bosco 1997) بعنوان "المحددات الأخلاقية والتهرب الضريبي".**

حيث ركز الباحثان في هذه الدراسة على الدور الذي تقوم به المحددات الأخلاقية إلى جانب العوامل النقدية في تحديد قرار التهرب من ضريبة الدخل. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن اتخاذ قرار التهرب من ضريبة الدخل شبيه باتخاذ قرار الاستثمار وإدارة المحفظة المالية، وأن هذا القرار يتأثر بدرجة الرغبة بالمخاطرة عند الشخص، إلى جانب مدى فعالية الوازع الأخلاقي عند الشخص المعني.

3. **دراسة (Boner, Davis & Jackson, 1992)** بعنوان "الخبرة في التخطيط الضريبي للشركات.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم النصح والإرشاد إلى خبراء التخطيط الضريبي في الشركات فيما يتعلق بتحديد المشاكل التي تواجه العميل وتقديم الحلول المناسبة للمشاكل، وقد استخدم الباحثون المنهج الاستنباطي للوصول إلى أهداف الدراسة والاستفادة من نتائجها.

أوصت الدراسة بأن خبراء التخطيط الضريبي في الشركات يحتاجون لخدمة العملاء بصورة جيدة إلى ما يلي:

أولا: تحديد المشاكل الضريبية التي يعاني منها العميل ودراسة أوضاعه وتحديد الفرص التي يمكن أن يستفيد منها، وهو ما أطلق عليه بالجاني الكمي.

ثانيا: أيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجه العميل، واختيار البديل المناسب للعميل الذي يحقق أكبر فائدة له، وهو ما أطلق عليه الجانب النوعي. وبالتالي فعلى الخبراء تحليل الفرص التي تواجه العميل بصورة وافية والاستفادة منها في تحقيق أكبر وفر ضريبي وبما يتفق مع مصلحة العميل.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة ربط إنجاز الخبراء بدمج الجوانب الكمية والجوانب النوعية معا.

2-2-3 ما يميز هذه الدراسة

وبعد استعراض جميع الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة تميزت عن غيرها في أنها -وفي حدود علم الباحث- الأولى التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر كل من الشركات الصناعية ومكاتب التدقيق. بينما تناولت الدراسات السابقة أسباب ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر المقدرين، وظاهرة التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة، وتناولت بعضها اختلاف الضريبة المعلنة والمعدلة، وتناولت أيضا التهرب في قطاع الفنادق. إلا أن أيا من تلك الدراسات لم تتناول ظاهرة التهرب والتجنب بشكل

مشترك، كما أن أيا منها لم تتناول هذه الظاهرة من وجهة نظر الشركات الـــصناعية ومكاتـــب التدقيق.

ويلاحظ من هذه الدراسات أنها أجمعت على أن التهرب من الضريبة يكون إما بسب رغبة المكلفين في التهرب من خلال سلوكياتهم وأخلاقهم، وإما بسبب نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين. ويتبين لنا أيضا أغلب التوصيات التي قدمها الباحثون كانت موجهة إلى دائرة ضريبة الدخل وقد تركزت هذه التوصيات على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- تطوير نظام الرقابة في الدائرة وتفعيل قوانين الردع من التهرب الضريبي.
- تطوير نظم جمع المعلومات في الدائرة وزيادة كفاءتها.
- عمل الحملات الإعلانية لتوعية المكلفين ضريبيا.

كما يظهر من الدراسات السابقة أنها استعانت بآراء المقدرين للحصول على النتائج ولم تستعن أي منها بآراء محاسبي الشركات أو المدققين الخارجيين، وهنا كانت الحاجة لهذه الدراسة مـــن أجل الحصول على آراء المحاسبين والمدققين حول اثر التهرب الضريبي في التباين بين الدخل المعلن والدخل المعدل.

<u>الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات</u>

3-1 المقدمة

3-2 منهجية الدراسة

3-2-1 مجتمع وعينة الدراسة

3-2-2 مصادر جمع المعلومات

3-2-3 أداة الدراسة

3-3-4 صدق وثبات الأداة

3-3 متغيرات الدراسة

3-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

3- 1 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى إظهار نتائج التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث، علماً أنه وخلال إعداده للإستبانه وإجراء التحليل الإحصائي قد استشار عدداً من أصحاب الاختصاص ومن لهم خبرة ممتازة في مجالهم، فزودوه بكل ما هو مفيد ويضيف المصداقية العلمية إلى الدراسة.

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.

3-2 منهجية الدراسة

3-2-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جزأين. الجزء الأول يتكون من الشركات المساهمة العامة والخاصة في مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية وعددها (18) شركة.(مؤسسة المدن الصناعية www.jiec.com). أما الجزء الثاني فإنه يتكون من جميع مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددها (291) مكتباً سواء كانت مكاتب فردية أو شركات. (دائرة مراقبة الشركات www.ccd.gov.jo)

أما عينة الدراسة فكانت بالنسبة للجزء الأول جميع افراد المجتمع المتكون من 18 شركة، تم توزيع 35 استبانة عليها وتم استرجاع 32ستبانة اي بنسبة(91%). أما بالنسبة للجزء الثـــاني من المجتمع فكانت العينة طبقية عشوائية وتشكل (34%) من المجتمع الأصلي، حيث بلغ عدد

أفرادها (98)، وتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة، وبلغ عدد المعاد منها والــصالحة للتحليــل (91) إستبانة أي ما نسبته (92%) من مجموع الاستبيانات الموزعة. كما هو موضح بالجــدول رقم (1)

الجدول رقم (1)

عدد الاستبيانات الموزعة والمعاد منها والصالحة للتحليل

عينة الدراسة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المعادة والصالحة للتوزيع
شركات صناعية	35	32
مكاتب التدقيق	98	91
المجموع	133	123

3-2-2 مصادر جمع المعلومات

تم الاعتماد على نوعين من المصادر للحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالبحث وهي

1. مصادر أولية: – ويقصد بها الاستبانة التي تم تصميمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للبحث. والتي وزعت على مفردات عينة الدراسة بهدف التعرف على إجابات أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي.

2. مصادر ثانوية: – وتشمل الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الحاكمية المؤسسية.

3–2–3 أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير وبناء إستبانة مستفيداً من الأدبيات والدراسات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص.

وتتكون هذه الاستبانة من جزأين هما:

الجزء الأول: ويختص هذا الجزء بالبيانات والمعلومات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة حيث تتضمن (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، نوع الشركة).

الجزء الثاني: يحتوي على مجموعة من الفقرات والبالغ عددها 29 فقرة، حيث تعتبر هذه الفقرات عوامل مقترحة تؤثر في التهرب والجنب الضريبي.

كما إن هناك سؤال موجه إلى عينة الدراسة للتعرف على أية عوامل مقترحة تؤثر في التهرب والجنب الضريبي لم ترد ضمن فقرات الإستبانه.

3-3- 4 صدق وثبات الأداة

1. صدق الأداة

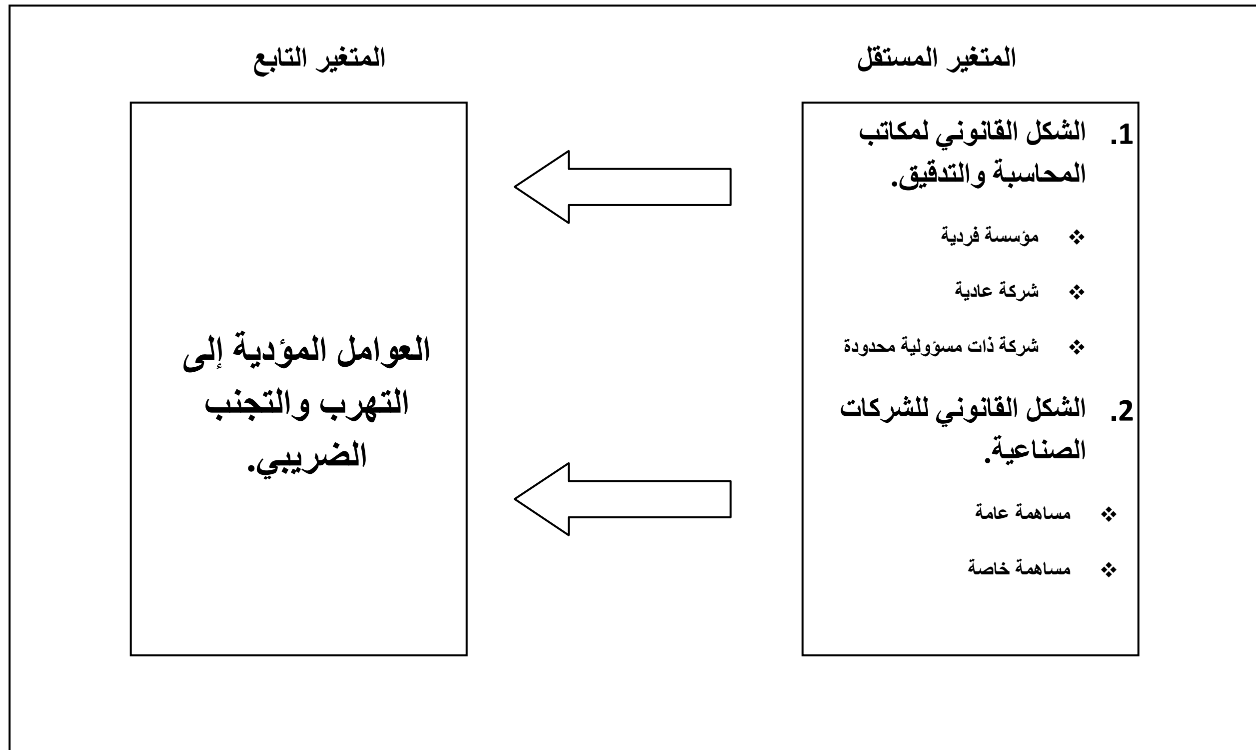
قم الباحث بصياغة الاستبانة بمساعدة المشرف وإرشاداته وتم تحكيمها من خلاله،حيث تم عرضها على عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي والمشهود لهم بالخبرة في مجالهم، وقد تم اخذ ملاحظاتهم حولها، حيث تم تعديل الاستبانة بناءً على هذه الملاحظات إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية.

2. ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة تم حساب الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا حيث بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللإستبانة بشكل عام (75.4%) ، وهي نسبة تدل على مستوى عالي من ثبات أداة القياس.

3-3 متغيرات الدراسة:

يمكن توضيح متغيرات الدراسة من خلال الشكل رقم (2):



الشكل (2) : متغيرات الدراسة

3-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على الرزمة الإحصائية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات واستخدام الوسائل الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test).

- اختبار One Way ANOVA
- اختبار شافيه للمقارنات البعدية

<u>الفصل الرابع : تحليل النتائج واختبار الفرضيات</u>

3-1 المقدمة

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

4- 3 اختيار مقياس الاستبانة

4-4 عرض النتائج

4-5 اختبار الفرضيات

5-5 خلاصة التحليل الإحصائي

4- 1 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث يبدأ الباحث بتناول وصف أفراد عينة الدراسة يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة ومن ثم اختبار فرضياتها.

4- 2 وصف خصائص عينة الدراسة

يتضح من تحليل النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للجزء الأول من عينة الدراسة والموضحة في الجدول رقم (2) أن أكثر المجيبين عددهم (8) ونسبتهم(44%) هم مدراء ماليون للشركات، و(5) هم رؤساء الأقسام المالية ونسبتهم (28%)، ونفس النسبة بالنسبة للمحاسبين. أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد بلغ عدد الحاصلين على شهادة الدبلوم (1) أي ما نسبته (6%) وقد كان يشغل وظيفة محاسب، فيما كانت النسبة الكبرى لحملة شهادة البكالوريوس وكان عددهم (13) أي ما نسبته (72%)، وعدد الحاصلين على شهادة الماجستير(4) اشخاص وبنسبة (22%)، ولم يكن أي من المجيبين من الحاصلين على الدكتوراه. وفيما يتعلق بالتخصص فقد أشارت النتائج إلى أن جميع المجيبين كانوا إما متخصصين بالمحاسبة أو بإدارة الأعمال. وكان عدد المتخصصين بالمحاسبة (16) وبنسبة (89%) فيما كان المتخصصون بإدارة الأعمال هم إثنان فقط وشكلوا ما نسبته (11%) من إجمالي المجيبين.

بالنسبة لأعمار المجيبين فقد كانت النسب متقاربة نوعا ما، فقد كان عدد المجيبين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة (6) وبنسبة (33%) تقريبا، وبنفس العدد ونفس النسبة كان الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة، وكان الذين تراوحت أعمارهم بين 41 و 50 سنة (5) أشخاص وبنسبة (28%) بينما كان هناك شخص واحد عمره أكثر من 50 سنة وبنسبة (6%). أما بالنسبة للشكل القانوني للشركة فقد كان عدد الشركات المساهمة العامة (12) شركة وبنسبة (67%)، فيما كان عدد الشركات المساهمة الخاصة (6) شركات شكلوا نسبة (33%) تقربيا.

أما بالنسبة للجزء الثاني من عينة الدراسة والموضحة في الجدول رقم (3) فقد كان أكثر المجيبين وعددهم (30) وبنسبة (58%) هم بوظيفة مساعد مدقق، و(9) بوظيفة مدقق رئيسي بنسبة (18%)، و(8) أصحاب مكاتب بنسبة (16%)، وبوظيفة مدير مكتب كان هناك فقط (4) شكلوا ما نسبته(8%). أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد بلغ عدد الحاصلين على شهادة الدبلوم (7) أي ما نسبته (14%)، فيما كانت النسبة الكبرى لحملة شهادة البكالوريوس وكان عددهم (39) أي ما نسبته (76%)، وكان عدد الحاصلين على شهادة الماجستير(4) اشخاص وبنسبة (8%)، والحاصلين على الدكتوراه (1) بنسبة (2%). وفيما يتعلق بالتخصص فقد أشارت النتائج إلى أن معظم المجيبين كانوا متخصصين بالمحاسبة وكان عددهم (43) وبنسبة (84%)، وكان عدد المتخصصين بإدارة الأعمال (6) شكلوا ما نسبته (12%)، وكان هناك شخص واحد متخصص بالإقتصاد وواحد متخصص بالقانون شكل كل منهما ما نسبته (2%).

بالنسبة لأعمار المجيبين فقد كانت النسبة الكبرى من الذين تقل اعمارهم عن 30 سنة وكان عددهم (33) وبنسبة (64%)، أما الذين كانت أعمارهم تتراوح ما بين 30 و 40 سنة فقد كانوا (8) ونسبتهم (16%)، وبنفس العدد ونفس النسبة كان الذين تتراوح أعمارهم بين 41 و50 سنة، بينما كان هناك شخصان أعمارهم أكثر من 50 سنة وبنسبة (4%). أما بالنسبة للشكل القانوني للشركة فقد كان عدد الشركات المساهمة (9) شركات وبنسبة (18%)، فيما كان عدد الشركات العادية (33) شركة شكلوا نسبة (64%) والمؤسسات الفردية (9) مؤسسات وبنسبة (18%).

الجدول رقم (2)

توزيع الجزء الأول من العينة حسب الخصائص الديموغرافية

الخاصـــــية	عينة الدراسة	
	التكرار	النسبة المئوية
العمر		
اقل من 30 سنة	10	%31
من 30 – 40 سنة	12	%37
من 41 – 50 سنة	8	%25
أكثر من 50 سنة	2	%7
المؤهل العلمي		
دبلوم كلية مجتمع	2	%7
بكالوريوس	22	%68
ماجستير	8	%25
التخصص العلمي		
محاسبة	28	%87
إدارة أعمال	4	%13
المركز الوظيفي		
مدير مالي	14	%44
رئيس قسم مالي	9	%28
محاسب	9	%28
الشكل القانوني للشركة		
مساهمة عامة	20	%63
مساهة خاصة	12	%37

الجدول رقم (3)

توزيع الجزء الثاني من العينة حسب الخصائص الديموغرافية

الخاصـــــية	عينة الدراسة	
	التكرار	النسبة المئوية
العمر		
اقل من 30 سنة	58	%64
من 30 – 40 سنة	15	%16
من 41 – 50 سنة	15	%16
أكثر من 50 سنة	3	%4
المؤهل العلمي		
دبلوم كلية مجتمع	13	%14
بكالوريوس	69	%76
ماجستير	8	%8
دكتوراه	2	%2
التخصص العلمي		
محاسبة	76	%84
إدارة أعمال	11	%12
اقتصاد	2	%2
قانون	2	%2
المركز الوظيفي		
صاحب مكتب تدقيق	14	%15
مدير مكتب	7	%8
مدقق رئيسي	19	%20
مساعد مدقق	51	%57
الشكل القانوني للشركة		
مؤسسة فردية	14	%15
[illegible]	60	%66

%19	17	شركة محدودة المسؤولية

4-3 اختيار مقياس الاستبيان

تم اعتماد مقياس Likert Scale المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4) :

الجدول رقم (4)

مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	الأهمية
5	موافق بشدة
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق بشدة

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (5):

جدول رقم (5)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	علاقة العامل بالتهرب والتجنب الضريبي
5 - 4.5	مستوى عالٍ جداً
3.75 – اقل من 4.5	مستوى عالٍ
3 – اقل من 3.75	متوسط
2 – اقل من 3	مستوى ضعيف
1 – اقل من 2	مستوى ضعيف جداً

4-4 عرض النتائج

للتعرف على العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والشكل القانوني للشركة الصناعية تم وضع أسئلة هي عبارة عن عوامل مقترحة للتهرب والتجنب الضريبي، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من موافق بشدة إلى غير موافق بشدة.

4-5 اختبار الفرضيات:

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه:

جدول رقم (6)

عرض النتائج للفرضيات

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	هدف المكتب الحصول على أفضل عائد مادي	3.72	0.96
2	رغبة المكتب في التميز والمنافسة مع مكاتب التدقيق الأخرى	4.00	1.02
3	رغبة المكتب في استمرارية خدمة العميل	4.01	1.06
4	رغبة المكتب في جذب عملاء جدد	4.05	1.05
5	رغبة المكتب في تخفيض مقدار الضريبة لكسب ثقة العميل	3.38	1.19
6	إثبات قدرة المكتب وقدرة العاملين فيه لتحقيق أفضل النتائج للعملاء	3.84	1.02
7	العلاقة الجيدة بين مدقق الحسابات بمقدر ضريبة الدخل	3.40	1.11
8	خبرة مدقق الحسابات الواسعة بقانون ضريبة الدخل	4.12	0.92

9	خبرة المدقق بالثغرات القانونية من خلال عملهم السابق في الدائرة	4.05	0.91
10	الإلمام الواسع في التخصصات المحاسبية وبالتالي إتقان تبويب الحسابات بما يتلاءم مع قانون ضريبة الدخل	4.08	0.81
11	الرغبة في تخفيض الضريبة وبالتالي زيادة الأرباح	3.53	1.05
12	الإلمام التام في القوانين الضريبية من قبل محاسبي الشركات	3.69	1.17
13	نظام العقوبات المتبع في الشركة لا يشكل أي رادع للشركات	3.26	0.98
14	نظام الحوافز المقدم من قبل الدائرة للشركات الملتزمة ضريبيا غير مجدي بنظر الشركات	3.53	1.09
15	انخفاض الحس الوطني لدى الشركات بسبب عدم الانتفاع المباشر من الضريبة	3.78	1.13
16	الاعتقاد الديني لدى الشركات بعدم مشروعية الضريبة	3.24	1.26
17	عدم وجود ثقة من الشركات بأوجه الإنفاق العام	3.65	0.95
18	الشعور بعدم تطبيق النظام الضريبي على جميع الشركات بعدالة	3.66	1.16
19	لا يوجد وعي لدى الشركات بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها الدولة من الضريبة	3.92	093
20	الوضع الاقتصادي السيئ يدفع الشركات إلى التهرب من الضريبة	3.95	1.04

21	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم فاعلية نظام جمع المعلومات في الدائرة	3.25	1.14
22	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم وجود نظام ربط معلوماتي فعال بين الدائرة والجهات الرسمية الأخرى	3.29	1.06
23	قناعة الشركة بانخفاض مستوى كفاءة الموظفين المكلفين بجمع المعلومات	3.24	1.01
24	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بجهل بعض المقدرين بالقوانين والأنظمة الضريبية	3.16	1.14
25	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم إلمام المقدرين بجميع النشاطات المالية بسبب عدم تقديم الدائرة التعليم والتدريب الكافي للموظفين	3.46	1.08
26	قناعة الشركة ومدقي الحسابات بعدم فاعلية نظام الحوافز الداخلي المقدم للمقدرين وبالتالي قلة الانتماء والولاء للدائرة	3.43	1.05
27	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم وجود حملات توعية كافية للتعريف بقانون الضريبة وأهميتها وأهدافها	3.56	1.02
28	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم وجود ثقة متبادلة بين الدائرة والمكلفين وبالتالي عدم الثقة بالحسابات مهما كانت صحيحة ودقيقة	3.73	1.01
29	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم تطبيق الملاحقة القانونية للمتهربين أو المتجنبين قانونيا	3.17	1.23
	المتوســــــــــط العـــــــــام	3.63	0.51

نلاحظ أن إتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتهم الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3). وقد بلغ المتوسط العام (3.63) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3). كما بلغ أعلى وسط حسابي (4.12) بالنسبة للفقرة رقم (8) والتي نصت "**خبرة مدقق الحسابات الواسعة بقانون ضريبة الدخل**"، بينما كانت الفقرة (24) والتي نصت "**قناعة الشركة ومدقق الحسابات بجهل بعض المقدرين بالقوانين والأنظمة الضريبية**" هي أقل الفقرات متوسطا وهو (3.16).

<u>اختبار الثبات:</u>

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة α = 88.25% وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%.

<u>الفرضية الأولى:</u>

Ho: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) في العوامل المؤدية إلى عدم دفع الضريبة من وجهة نظر الشركات الصناعية تعزى إلى الشكل القانوني للشركة (مساهمة عامة ، مساهمة خاصة).

Ha: توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) في العوامل المؤدية إلى عدم دفع الضريبة من وجهة نظر الشركات الصناعية تعزى إلى الشكل القانوني للشركة (مساهمة عامة ، مساهمة خاصة).

جدول رقم (7)

نتائج اختبار (One Sample T-test) للفرضية الأولى

t المحسوبة	t الجدولية	SIG t	نتيجة الفرضية العدمية	مساهمة عامة	مساهمة خاصة
−0.374	−1.979	0.711	قبول	3.325	3.391

3. فقد تم استخدام اختبار t-test for independent sample ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = −0.374) أقل من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) ونرفض الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) في العوامل المؤدية إلى عدم دفع الضريبة من وجهة نظر الشركات الصناعية تعزى إلى الشكل القانوني للشركة (مساهمة عامة ، مساهمة خاصة).

الفرضية الثانية:

Ho: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية (α = 0.05) في العوامل المؤدية إلى التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر مكاتب التدقيق والمحاسبة تعزى إلى الشكل القانوني للمكتب (مؤسسة فردية، شركة عادية، محدودة المسؤولية).

Ha: توجد فروق ذات دلاله إحصائية ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤدية إلى التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر مكاتب التدقيق والمحاسبة تعزى إلى الشكل القانوني للمكتب (مؤسسة فردية، شركة عادية، محدودة المسؤولية).

جدول رقم (8)

نتائج اختبار One Way ANOVA

F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة الفرضية العدمية
6.245	3.10	0.003	رفض

فقد تم استخدام اختبار One Way ANOVA ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 6.245) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية(Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلاله إحصائية ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤدية إلى التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر مكاتب التدقيق والمحاسبة تعزى إلى الشكل القانوني للمكتب (مؤسسة فردية، شركة عادية، محدودة المسؤولية).

وباستخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية فقد تبين أن هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية ما بين عينة الشركات العادية وعينة المؤسسات الفردية والشركات محدودة المسؤولية، وتميل الفروقات لصالح المؤسسات الفردية ذات الوسط الحسابي الأعلى كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9)

نتائج اختبار شافيه

	فردية	عادية	محدودة المسؤولية	وسط حسابي
فردية		0.487		4.135
عادية	0.487		0.458	3.640
محدودة المسؤولية		−0.458		3.677

5-5 خلاصة التحليل الإحصائي

بالعودة إلى نتائج الاستبيان وبالنظر إلى الوسط الحسابي للفقرات، نجد أن العامل الذي حصل على أعلى ناتج هو العامل رقم **8** والذي ينص على "***خبرة مدقق الحسابات الواسعة بقانون ضريبة الدخل***" وكان الوسط الحسابي له (4.12) وبالتالي فإن المجيبين على الاستبيان اعتبروا أن خبرة مدقق الحسابات في قانون ضريبة الدخل تشكل عاملا مهما في التهرب والتجنب الضريبي.

كما أن العامل رقم **10** والذي ينص على ***الإلمام الواسع في التخصصات المحاسبية وبالتالي إتقان تبويب الحسابات بما يتلاءم مع قانون ضريبة الدخل***" جاء بعد العامل مباشرة وكان الوسط الحسابي له (4.08)، وبالتالي فإن الإلمام الواسع في التخصصات المحاسبية يشكل أيضا عاملا مهما لعملية التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر المجيبين على الاستبيان.

أما أقل العوامل أهمية من وجهة نظر المجيبين فكان العامل رقم **24** والذي ينص على "***قناعة الشركة ومدقق الحسابات بجهل بعض المقدرين بالقوانين والأنظمة الضريبية***" والذي كان الوسط الحسابي له (3.16) وهذا يعني أن قناعة المجيب بجهل المقدر بالقوانين والأنظمة هو أقل عامل رغم أن الوسط الحسابي مرتفع نسبيا.

وهكذا فإن مدى أهمية العامل تزداد بازدياد قيمة الوسط الحسابي وتقل بانخفاض قيمة الوسط الحسابي لنتائج الاستبيان.

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

5–1 النتائج

5–2 التوصيات

لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر مكاتب التدقيق والمحاسبة على اختلاف اشكالها القانونية من جهة، والشركات الصناعية من جهة أخرى، وقد تمكن الباحث وبعد اجراء الدراسة الميدانية الخروج بالنتائج التالية:

1-5 ***النتائـــــــــج***

لقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

3. قبول الفرضية الأولى وبالتالي فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر الشركات الصناعية.
4. عدم قبول الفرضية الثانية وبالتالي فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي من وجهة نظر مكاتب التدقيق والمحاسبة.

كما أنه يوجد مجموعة من النتائج توصل إليها الباحث من خلال نتائج الاستبيان يمكن تلخيصها في ما يلي:

5. تعتبر خبرة مدققي الحسابات ومحاسبي الشركات في قانون الضريبة من أهم العوامل التي تساعد على التهرب والتجنب الضريبي.
6. الوضع الاقتصادي السيئ يعتبر عاملا مهما في التهرب والتجنب الضريبي.

7. الجهل بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية والتنموية للضرائب يساعد على التهرب والتجنب الضريبي.

8. تعتبر أنظمة جمع المعلومات والعقوبات غير مجدية للحد من عملية التهرب والتجنب الضريبي.

2-5 ***التوصيــــــات***

في ضوء النتائج السابقة والتي توصل إليها الباحث من هذه الرسالة وفي ضوء البحث في موضوع الرسالة فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

5. عمل حملات توعية بقوانين وفوائد الضريبة لمختلف شرائح المجتمع.
6. تفعيل نظام جمع المعلومات ونظام العقوبات لردع المتهربين ضريبيا.
7. عمل نظام خاص يقدم حوافز للشركات الملتزمة ضريبيا.
8. تقليل الهوة بين الدائرة والشركات من خلال الحوار البناء الذي من شأنه التعرف على النقاط التي تمنع الشركات من الالتزام ضريبيا.

قائمة المراجع

• المراجع العربية:

أ- الكتب العربية:

1. أبو جبارة، هاني، **ضريبة الدخل في الأردن (أهدافها وانجازاتها)**، الطبعة الأولى، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1976م.
2. أبو حشيش، خليل، دراسات **متقدمة في المحاسبة الضريبية حالات وتطبيقات عملية في قياس الدخل الخاضع للضريبة**، دار الحامد، عمان، 2004م.
3. أبو نصار، محمد وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، عمان، 1999م.
4. بدوي، محمد عباس، **المحاسبة الضريبية بين النظرية و التطبيق**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005م.
5. البطريق، يونس أحمد وآخرين، **مبادئ المالية العامة**، مؤتمر شباب الجامعة، الإسكندرية، 1978م.
6. الخصاونة، جهاد، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.
7. الخطيب، خالد، **الأصول العلمية في المحاسبة الضريبية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 1998م.
8. صدقي، عاطف، **مبادئ المالية العامة، تعريف الضريبة**، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، 1977 م.
9. صدقي، عاطف، **مبادئ المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972 م.

عرفات، غالب عمرو، اقتصاديات التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، دائرة ضريبة الدخل، 1965 م.

10. صيام، وليد وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، الطبعة الثالثة، عمان، 2000م.

11. الطراونة، سلمان، **جريمة التهرب من ضريبة الدخل في الأردن "دراة تحليلية"**، مطابع الشمس، عمان 1993م.

12. عرفات، غالب، **اقتصاديات التهرب من ضريبة الدخل في الأردن**، دار الكتب، الطبعة الأولى، عمان، 1965م.

13. عز، د. أحمد ماهر، **التهرب الضريبي في القانون المصري**، القاهرة، 1980م.

14. عدس، نائل وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة، عمان، 2003م.

15. العطور، رنا إبراهيم، **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن**، الطبعة الأولى، مطابع الشمس، عمان، 1993.

16. عناية، د. غازي، **المالية العامة والنظام الإسلامي**، دار الجبل، بيروت، 1990 م.

17. عواضة، د. حسين، **المالية العامة، دراسة مقارنة**، دار النهضة، بيروت، 1981م.

18. الفريجات، ياسر، **المحاسبة الضريبية على الرواتب و الأجور : حالات و تطبيقات عامة و مختلفة**، دار المناهج، عمان، 2007م.

19. القطاونة، عادل، عفانة، عدي، **المحاسبة الضريبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.

20. كراجه، عبد الحليم، العبادي، هيثم، **المحاسبة الضريبية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000م.

21. المرصفاوي، د. حسن صادق، **التحريم في تشريعات الضرائب**، دار المعارف، الإسكندرية، 1963 م.

22. ياسين، فؤاد توفيق، **المحاسبة الضريبية**، دار اليازوري، عمان، 2005م.

ب- **الدراسات العربية:**

1. حداد، أيمن، **المعالجات المحاسبية التي تفسر التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة لقطاع البنوك في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1999.

2. الحمود، تركي ، قاقيش، محمود، **التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة للشركات الصناعية الأردنية – دراسة تحليلية**، مجلة دراسات، المجلد 20، العدد 1، 1993.

3. الخضور، راجح، **ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في الأردن(أسبابها وحجمه)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1998.

4. الطرمان، زياد، **العوامل المؤثرة في التهرب من ضريبة الدخل في قطاع الفنادق في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، 2004.

5. العطور، رنا، **التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1990.

6. العكشة، وائل، **اختلاف الضريبة المعلنة والمعدلة وتدقيق حسابات المنشآت التجارية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1993.

7. العكشة، وائل، **تعديل الأرباح المعلنة وتقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2004

8. المحارمة، وصفي، **أسباب التهرب من ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية وآثاره الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم، 2003.

ج- **الدوريات والمقالات:**

1. عقلة مبيضين وأبو نصار، "التهرب من ضريبة الدخل فـي الأردن أسـبابه وأشـكاله"، **المنارة**، مجلد 6، العدد 1، 2000م، ص11-42.
2. باسم هادي عبود، مقال بعنوان "أنواع الضرائب على وفق التصنيف العالمي"، **جريدة الصباح**، بغداد، 2007/4/7م.
3. فاطمة عيد جواد، مقال بعنوان "الضرائب ودورها في العملية الاقتصادية"، **جريدة الصباح**، بغداد، 2007/4/7م.

د- **مراجع أخرى:**

1. قانون ضريبة الدخل رقم 57 لعام 1985 وتعديلاته.
2. دليل إجراءات التقدير، دائرة ضريبة الدخل، مديرية التطوير الإداري، 1993م.

- **المراجع الأجنبية:**

1. E.R.A Seligman, **Essay In Taxation, 10th edition, New York, 1995.**
2. James S. & Nobes C., **The Economics of Taxation,** 1st edition, Philip Allan, London, 1987.
3. Hancock, Dora, **Taxation Policy, Practice,** Chapman & Hall, London, 1995.
4. Sommerfield R. & Anderson H. & Brock H. , **An Introduction to Taxation,** 4th edition, Horocort Javanovich Inc, New York, 1977.

5. Wilkinson, Margaret, **Taxation**, 1st edition, The Macmillan press LTD, United Kingdom, 1992.

- **<u>المواقع الإلكترونية:</u>**

1. موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (www.incometax.gov.jo)
2. موقع دائرة مراقبة الشركات (www.ccd.gov.jo)
3. موقع مؤسسة المدن الصناعية (www.jiec.com)

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانه

أخي المستجيب الكريم . . .

تحية طيبة وبعد،

أضع بين أيديكم استبانه خاصة بدراسة العوامل المؤثرة في "التهرب والتجنب الضريبي" وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والشكل القانوني للشركة الصناعية، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، راجيا منك الإجابة على الأسئلة الواردة فيها بتمعن وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيكم كمساعدة منكم على إنجاح الدراسة واعتمادها كمصدر للمعلومات اللازمة لإعداد بحثي والتي آمل أن تساهم في دعم الحركة العلمية. علما بأن إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط وليس مطلوب منكم ذكر الاسم أو العنوان، شاكرا لكم سلفا جهودكم المباركة وحسن تعاونكم.

جامعة الشرق
الأوسط للدراسات
العليا

الباحث

طارق أبوسنينه

<u>الجزء الأول: البيانات الشخصية:</u>

يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب:

1. <u>العمر</u>:

☐ ا ☐ ن 30 سنة من 30 – 0 ☐ سنة من 41 – 0 ☐ سنة أكثر من 50 سنة

2. <u>المؤهل العلمي:</u>

☐ دبلوم كلية مجتمع ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى حددها ....

3. التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ ادارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ قانون ☐ أخرى حددها ....

4. المركز الوظيفي (خاص بمدققي الحسابات الخارجيين فقط) :

☐ صاحب مكتب تدقيق ☐ مدير مكتب ☐ مدقق رئيسي ☐ مساعد مدقق

5. المركز الوظيفي (خاص بموظفي الشركات الصناعية فقط) :

☐ مدير مالي ☐ رئيس قسم مالي ☐ محاسب

6. الشكل القانوني لمكتب التدقيق :

☐ مؤسسة فردية ☐ شركة عادية ☐ شركة مساهمة

7. الشكل القانوني للشركات الصناعية :

☐ مساهمة عامة ☐ مساهمة خاصة

الجزء الثاني(البيانات الأولية لاستبانه الدراسة):

ملاحظة: النقاط التالية هي عبارة عن عوامل تؤثر على التهرب والتجنب الضريبي.

يرجى وضع علامة (X) في المكان المناسب لقياس مدى تأثير العامل على التهرب والتجنب الضريبي

التسلسل	العبـــــــــــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هدف المكتب الحصول على أفضل عائد مادي					
2	رغبة المكتب في التميز والمنافسة مع مكاتب التدقيق الأخرى					
3	رغبة المكتب في استمرارية خدمة العميل					
4	رغبة المكتب في جذب عملاء جدد					
5	رغبة المكتب في تخفيض مقدار الضريبة لكسب ثقة العميل					
6	إثبات قدرة المكتب وقدرة العاملين فيه لتحقيق أفضل النتائج للعملاء					
7	العلاقة الجيدة بين مدقق الحسابات بمقدر ضريبة الدخل					
8	خبرة مدقق الحسابات الواسعة بقانون ضريبة الدخل					

9	خبرة المدقق بالثغرات القانونية من خلال عملهم السابق في الدائرة					
10	الإلمام الواسع في التخصصات المحاسبية وبالتـــالي إتقـــان تبويب الحسابات بما يتلاءم مع قانون ضريبة الدخل					
11	الرغبة في تخفيض الضريبة وبالتالي زيادة الأرباح					
12	الإلمام التام في القوانين الضريبية من قبل محاسبي الشركات					
13	نظام العقوبات المتبــع فـــي الـــشركة لا يـــشكل أي رادع للشركات					
14	نظام الحوافز المقدم من قبل الـــدائرة للـــشركات الملتزمـــة ضريبيا غير مجدي بنظر الشركات					
15	انخفاض الحس الوطني لدى الشركات بسبب عدم الانتفـــاع المباشر من الضريبة					
16	الاعتقاد الديني لدى الشركات بعدم مشروعية الضريبة					
17	عدم وجود ثقة من الشركات بأوجه الإنفاق العام					
18	الشعور بعدم تطبيق النظام الضريبي على جميع الـــشركات بعدالة					
19	لا يوجد وعي لدى الشركات بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها الدولة من الضريبة					
20	الوضع الاقتصادي السيئ يدفع الشركات إلى التهـــرب مـــن الضريبة					
21	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم فاعليـــة نظـــام جمـــع					

					المعلومات في الدائرة	
					قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم وجـــود نظـــام ربـــط معلوماتي فعال بين الدائرة والجهات الرسمية الأخرى	22
					قناعة الشركة بانخفاض مستوى كفاءة المـــوظفين المكلفـــين بجمع المعلومات	23
					قناعة الشركة ومدقق الحسابات بجهـــل بعـــض المقـــدرين بالقوانين والأنظمة الضريبية	24
					قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم إلمام المقدرين بجميـــع النشاطات المالية بسبب عدم تقديم الدائرة التعليم والتـــدريب الكافي للموظفين	25
					قناعة الشركة ومدقي الحسابات بعدم فاعلية نظام الحـــوافز الداخلي المقدم للمقدرين وبالتالي قلة الانتماء والولاء للدائرة	26
					قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم وجود حملات توعيـــة كافية للتعريف بقانون الضريبة وأهميتها وأهدافها	27
					قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم وجود ثقة متبادلة بـــين الدائرة والمكلفين وبالتالي عدم الثقة بالحسابات مهما كانـــت صحيحة ودقيقة	28
					قناعة الشركة ومدقق الحـــسابات بعـــدم تطبيـــق الملاحقـــة القانونية للمتهربين أو المتجنبين قانونيا	29